Mixed Migration Centre

المصاعب المخفيّة للقوى العاملة الغائبة عن الأنظار

الحياة الاقتصادية للاجئين والمهاجرين في تونس

بحث مركز الهجرة المختلطة

نوفمبر 2021

Mixed Migration Centre

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
تونس

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس

إمرأة تحمل التبن لإطعام حيوانات صاحب العمل.
جرجيس، تونس، 21 مايو 2020.

شكر وتقدير

كتابة وبحث: جيم فان مورسيل، إيمان عواني

مراجعة: د.آيلا بونفيليو، عياض بوسالمي، فلانيري ديون، روبرتو فورين، جين لينكير، آنا ماريا مورفي-تايكسيدور، فابيان هيبة، د. هايكا لوشمان، ووجدي الفيلالي.

الشكل والتصميم: سيمون بيجلر، زياد الحِمدي

تحرير النسخة الإنجليزية: بيتر ماكنزي

الترجمة العربية: سنيا الحشيشة

مراجعة وتحرير الترجمة العربية: أميرة مركوس

شكر خاص: فرانشيسكو تيو فيكاريلي وأحمد عزيز دبوسي على جمع البيانات والتحليل، وإلى كامل فريق مركز الهجرة المختلطة (MMC) لتنفيذ مشروع 4Mi.

الاقتباس المقترح: مركز الهجرة المختلطة (2021). المصاعب المخفيّة للقوى العاملة الغائبة عن الأنظار. الحياة الاقتصادية للاجئين والمهاجرين في تونس. متاح على:
www.mixedmigration.org

هذه الدراسة مُرخصة بموجب كريتف كومونز "الإسناد- المشاركة بالمثل 4.0 دولي (CC BY SA 4.0)"

نص الترخيص متاح هنا:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/legalcode.ar

الملخص (ليس بديلا) متاح هنا:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar

عن مركز الهجرة المختلطة (MMC)

مركز الهجرة المختلطة (MMC) هو شبكة عالمية تضم ستة محاور إقليمية (آسيا وشرق إفريقيا واليمن وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال إفريقيا وغرب إفريقيا) ووحدة مركزية في جنيف. يُعدّ مركز الهجرة المختلطة (MMC) مصدرًا رائدًا للبيانات المستقلة وعالية الجودة والبحث والتحليل والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. ويهدف المركز إلى زيادة فهم الهجرة المختلطة للتأثير بشكل إيجابي على سياسات الهجرة العالمية والإقليمية، وإثراء استجابات الحماية القائمة على الأدلة للأشخاص المتنقّلين، وتحفيز التفكير في المناقشات العامة والسياسات المتعلّقة بالهجرة المختلطة. ينصبّ تركيز المركز على حقوق الإنسان والحماية لجميع الأشخاص المتنقّلين.

مركز الهجرة المختلطة هو جزء من وتتم إدارته من المجلس الدنماركي للاجئين (DRC). في حين أن ارتباط المركز المؤسسي بالمجلس الدنماركي للاجئين يضمن ارتكاز عمله على الواقع العملي، فإنه يعمل كمصدر مستقل للبيانات والبحث والتحليل وتطوير السياسات بشأن الهجرة المختلطة لواضعي السياسات والممارسين والصحفيين والقطاع الإنساني الأوسع. إن موقف MMC لا يعكس بالضرورة موقف DRC.

لمزيد من المعلومات حول مركز الهجرة المختلطة (MMC)، قم بزيارة موقعنا على الإنترنت:
www.mixedmigration.org

عن مؤسسة هاينريش باول (HBF)

تُعتبر مؤسسة هاينريش باول محفزاً للمنظورات والمشاريع الخضراء. المؤسسة تنتمي لحزب الخضر الألماني. وهي تعمل مع شركاء في أكثر من 60 دولة ولديها حاليًا 34 مكتبًا دوليًا، بما في ذلك مكتب تونس. تعمل المؤسسة من أجل بيئة سليمةٍ ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية وتدافع عن حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا.

لمزيد من المعلومات زوروا:
https://tn.boell.org

@boell_tunis
@hbstunis
tn.boell
info@tn.boell.org

بالتعاون مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG تونس

بدعم مع:

المجلس الدنماركي للاجئين DRC

جدول المحتويات

تصدير 06

أهم النتائج 08

1. المقدّمة 11

2. المنهجية 14
1.2 البيانات الكمية 14
2.2 البيانات النوعية 14
3.2 التحليل 15
4.2 صلاحية البيانات وحدودها 15

3. الإطار الخاص بسياسات الهجرة من منظور العمل 17
1.3 الأطر القانونية الدولية 17
2.3 السياسات الوطنية 17

4. ديناميكيات الهجرة نحو تونس 20
1.4 الأحداث والتوجّهات الرئيسية: من سنة 2000 إلى سنة 2021 20
2.4 التركيبة السكانية للاجئين والمهاجرين في تونس 21
3.4 المسارات والدوافع الرئيسية للهجرة إلى تونس 21

5. الوضع الاقتصادي للاجئين والمهاجرين في تونس 25
1.5 البحث عن فرص العمل: إمكانية التحصل على عمل ومدى توفره 25
2.5 ظروف العمل ومخاطره 28
3.5 حجم الدخل مقارنة بتكاليف المعيشة 30
4.5 إدارة الموارد المالية: إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية والحوالات المالية 33
5.5 الآثار السلبية المضاعفة لأزمة جائحة كوفيد-19 على وضع اللاجئين والمهاجرين 35

6. دور اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي 37
1.6 الرؤى المتعلقة بمساهمة اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي ومرونة سوق العمل 37
2.6 المهارات ورأس المال البشري مقابل الطلب والوصول إلى الفرص 38
3.6 الاعتبارات القانونية والمجتمعية: المبادرات والممارسات الفضلى 39

7. الختام والتوصيات 42
1.7 الختام 42
2.7 التوصيات 43

الملحق 1: عملية جمع البيانات النوعية 45
الملحق 2: الوحدات التكميلية لـ(4Mi) 46

قائمة الأشكال والجداول

الشكل 1: ما هي الأسباب الكامنة وراء مغادرتك لبلدك الأصلي؟ (عدد المستجيبين = 2887)
الشكل 2: ما هي مهنتك الحالية في تونس؟ (عدد المستجيبين = 312)
الشكل 3: إلى أي قطاع ينتمي عملك الرئيسي الحالي؟ (عدد المستجيبين = 125)
الشكل 4: ما هي درجة رضاك على ظروف عملك الحالية؟ (عدد المستجيبين = 125)
الشكل 5: ما هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها في عملك؟ (عدد المستجيبين = 125)
الشكل 6: كم تكسب شهريا في عملك؟ (عدد المستجيبين = 125)
الشكل 7: متوسط الراتب الشهري للعمل بدوام كامل حسب المكان (عدد المستجيبين = 48)
الشكل 8: كم تكسب شهريا في عملك؟ (حسب نوع العمل) (عدد المستجيبين = 125)
الشكل 9: ما هي قيمة المبالغ المالية التي ترسلها في الشهر؟ (عدد المستجيبين = 41)
الشكل 10: ما هي الطريقة الرئيسية التي تستخدمها عند قيامك بإرسال الأموال إلى وطنك؟ (عدد المستجيبين = 41)
الشكل 11: ما قيمة المبالغ المالية التي تتلقاها عادة خلال شهر واحد؟ (عدد المستجيبين = 72)
الشكل 12: ماهو أعلى مستوى دراسي تحصّلت عليه؟ (عدد المستجيبين = 4325)

الجدول 1: مصادر البيانات الأولية الواردة في النتائج

الخريطة 1: المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط إلى تونس وداخلها ومنها

المختصرات

CIES	المركز الإيطالي للإعلام والتعليم من أجل التنمية
COVID-19	مرض فيروس كورونا 2019
DRC	المجلس الدنماركي للاجئين
HB	مؤسسة هاينريش باول
ILO	منظمة العمل الدولية
INS	المعهد الوطني للإحصاء
MMC	مركز الهجرة المختلطة
TAMSS	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي
UGTT	الاتحاد العام التونسي للشغل
UNDESA	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تصدير

لم تقتصر الثورة التونسية لسنة 2011 على منح المواطنين التونسيين حريات سياسية غير مسبوقة فحسب، بل أدّت أيضا إلى إطلاق ديناميكيات جديدة للهجرة في شمال إفريقيا. وخلال السنوات العشر الماضية، أفضت الاضطرابات الاجتماعية والأزمة الاقتصادية في كل مرة إلى زيادة في نسق الهجرة إلى الخارج خاصة في صفوف الشباب التونسي المتوجّهين نحو أوروبا. ويتمثّل أحدث دليل على هذا التوجّه الجديد في الركود الاقتصادي المعمّق في تونس الراجع إلى أزمة فيروس كورونا وفي الارتفاع المتزامن في عدد الوافدين التونسيين إلى الشواطئ الإيطالية. وتُعتبر تونس، في نفس الوقت، بلدا آمنا نسبيا للاجئين والمهاجرين بالمقارنة مع الدول المجاورة لها. في ليبيا، تدفع انتهاكات الحماية واسعة النطاق في حق اللاجئين والمهاجرين بعضهم إلى عبور الحدود إلى تونس، بينما تقوم الجزائر بترحيل جماعي للأشخاص من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، فإن نظام التأشيرات المفتوحة للوافدين من دول غرب إفريقيا على وجه الخصوص بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني نابض بالحياة يُمكّن من إنشاء شبكات ومنظمات للمهاجرين، يجعل تونس موقعا جذابا للأشخاص الباحثين عن وظائف وحياة أفضل، أو أولئك الراغبين في مزاولة دراستهم في الجامعات التونسية، في حين أن البعض الآخر يلتمس ملاذًا من الحرب والاضطهاد. تُشير هذه التطورات إلى تغيّر أنماط الهجرة منذ الثورة وتشعّبها بشكل أكبر.

لا تُمثّل تونس دولة مغادرة أو عبور فحسب، بل هي أيضا بلد مقصد، ولو كان ذلك بصفة مؤقتة، حيث يذهب إليها العديد من اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم أولئك الذين ربّما لم تكن نيتهم الأولى الاستقرار في تونس. وفي كثير من الأحيان، يتم التغاضي عن هذا الأمر في حين تحظى عمليات عبور البحر الأبيض المتوسط، بشكل غير متناسب، باهتمام الرأي العام الوطني والدولي. ومع ذلك، يظهر المهاجرون واللاجئون في الحياة اليومية في تونس بالرغم من عيش الكثيرين منهم بشكل غير نظامي ومواجهتهم لتحديات شتّى في الحصول على بطاقة إقامة. إلا أنه يمكننا أن نراهم يعملون في المطاعم والمقاهي وفي مواقع البناء، كما نلاحظهم أيضا في تنقلاتهم اليومية إلى المدارس. وفي بعض الأحيان، يفتحون محلات ومشاريع خاصة بهم، وينظمون الفعاليات الثقافية والاجتماعات أو - في حالات نادرة - يستقرون في تونس لتكوين أسرة. أصبح المهاجرون واللاجئون من دول إفريقيا جنوب الصحراء وكذلك من ليبيا حقيقة واقعة في المجتمع التونسي ويساهمون في ثقافته واقتصاده. ونظرا لمحدودية الوصول إلى فرص العمل النظامي، كما يشير إلى ذلك هذا التقرير، فإن مساهمات اللاجئين والمهاجرين وإمكانية تعزيز الهجرة للتنمية في تونس غالبا ما تمرّ مرور الكرام ولا يلاحظها أحد وتظل غير معترف بها على المستوى المؤسّسي. وفضلا عما سبق، يعيش بعض المهاجرين واللاجئين في مجتمعات مهمشة في المناطق الحضرية، مما يزيد من عدم تمكّنهم من الوصول إلى الخدمات، كما يُعاني البعض منهم من التمييز ورُهاب الأجانب والاستغلال. وهذا ما يرتبط بالافتقار إلى مسارات مساعدة واضحة، والتوظيف غير النظامي، ونقص في الوصول إلى الحقوق الاجتماعية، وعدم وجود تشريعات محلية تُعنى باللجوء وغياب استراتيجية وطنية للهجرة.

تودّ مؤسسة هاينريش باول بتونس تعزيز إنتاج المعرفة بشأن حركات الهجرة فيما بين البلدان الإفريقية، ولا سيما تلك المتّجهة نحو تونس. يُعدّ الفهم القائم على الحقائق أمرًا ضروريًا لإجراء نقاش بنّاء حول سياسات الهجرة وفوائدها لكل من المهاجرين والتونسيين. وفي نفس الوقت، نُريد فك الارتباط بين النقاش حول الهجرة والمخاوف الأمنية الأوروبية والتركيز بشكل خاص على الرابط بين الهجرة والتنمية. يُمكن للهجرة أن تكون فرصة اقتصادية ومحفزًا اجتماعيا للمهاجرين واللاجئين وللبلد المستضيف أيضا.

تتمعّن هذه الدراسة في سبل معيشة المهاجرين وتُقدم رؤى هامة حول الطرق التي يتعاملون بها مع القيود القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وتُزيح هذه الدراسة الستار وتقوم بنقل صوت هذه الفئة العاملة والكادحة، القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء والتي غالبا ما تكون محرومة من حقوقها الأساسية ، وتظل غائبة عن الأنظار إلى حد كبير. ويبقى من الهام فهم واقع واحتياجات اللاجئين والمهاجرين من أجل تطوير استراتيجية تونسية متماسكة للهجرة مع توفير حماية فعالة لهم.

وفي النهاية، نودّ أن نتقدّم بالشكر إلى فريق مركز الهجرة المختلطة على خبرتهم وفعاليتهم ومهنيتهم، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي أحاطت بفترة التنفيذ نظرا إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 (COVID-19). إن إيماننا راسخ بأن الشهادات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير تُمثّل خطوة هامة للدفع قُدما بالنقاش حول الهجرة في تونس.

مؤسسة هاينريش باول بتونس، أكتوبر 2021

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
تونس

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس
شاب يعمل في البستنة في أرض مدير عمله التونسي.
جرجيس، تونس، 21 مايو 2020.

أهم النتائج

تفتقر تونس إلى التشريعات التي تحمي كلا من الحقوق الاقتصادية للاجئين والمهاجرين ومعيشتهم.

لم تُصادق تونس على الاتفاقيات الدولية للعمال المهاجرين وهي تفتقد أيضا إلى أحكام مناسبة ضمن استراتيجيتها الوطنية للهجرة في علاقة بضمان حقوق العمال المهاجرين، ولم يُعتمد إلى حد الآن أي قانون وطني خاص باللجوء. وفي نفس الوقت، فإن ديناميكيات الهجرة في تونس تتغيّر خاصة بالنظر إلى زيادة الأهمية المتعلّقة بحقوق العمل ومشاركة اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي.

الاختلاف الشديد للوصول إلى العمل و أنواع الوظائف حسب الجنس بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين في حين توظيفهم غالبا في القطاع غير الرسمي.

غالبا ما تحدّثت النساء على قيامهن بالأعمال المنزلية، في حين عبّر الرجال عن عملهم في البناء والزراعة والصناعة والتصنيع. وقد أشار المخبرون الرئيسيون إلى أنه من الصعب على النساء إيجاد عمل خاصة في الجنوب التونسي، حيث أن معظم فرص العمل ترتبط بقطاع البناء. وفي حين أن النساء تمكنّ سابقا من إيجاد عمل في قطاع الخدمات وخاصة في مجال السياحة، إلا أن أزمة كوفيد-19 قد قيّدت التوظيف في هذا القطاع بشكل كبير. وفي نفس الوقت، تُشير النتائج إلى أن عدد النساء، من بين مجموع المستجيبين، يشغلن نسبيا وظائف أكثر من الرجال ولا يكسبن بالضرورة أقل منهم.

كثيرا ما يتعيّن على الطلبة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء اللجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي لتغطية تكاليف معيشتهم.

تبقى المنح التي تُقدّمها المؤسسات التعليمية غير ملائمة في معظم الأحيان لتغطية تكاليف المعيشة أو دفع الرسوم الجامعية. وقد قال بعض المخبرين الرئيسين أنه بالإضافة إلى هذا الأمر، فإن عدم إمكانية توظيف الطلبة الأجانب بصفة قانونية في تونس يُجبر العديد منهم ومن المتخرّجين على العمل في القطاع غير الرسمي مثلهم مثل اللاجئين والمهاجرين الآخرين في تونس، وغالبا ما تكون هذه الوظائف غير مرتبطة بمجال دراساتهم ومهاراتهم.

أغلب المستجيبين أشاروا إلى أن دخلهم في تونس لا يكفي لإرسال الحوالات المالية لعائلاتهم في بلدانهم الأصلية..

وبالنسبة للمستجيبين الذين يُرسلون الحوالات المالية ومعظمهم من غرب ووسط إفريقيا، فقد أشاروا إلى أنهم يعتمدون في ذلك على نظام ائتمان على هواتفهم الجوالة يوفّره مشغّلو خدمات الهاتف الجوال.

الغالبية الكبرى من المستجيبين عبّروا عن نقص في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

أشار اللاجئون والمهاجرون الذين شملهم الاستبيان إلى نقص الوضوح فيما يتعلّق بنوع المستندات التي تطلبها المصارف. وقد أعرب المخبرون الرئيسيون عن إجبارية تقديم بطاقة إقامة أو عقد عمل رسمي، وهي متطلّبات لا تسمح لبعض اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من الوصول إلى الخدمات المصرفية. وقد قال بعض المهاجرين أنهم تمكّنوا من فتح حساب مصرفي لإيداع الأموال وادّخارها وسحبها بكل أمان، ولكنهم لم يتمكّنوا من استلام أو تحويل الأموال من حسابات أخرى حيث تنقصهم الوثائق اللازمة ليكون لهم حساب مصرفي يُوفّر كامل الخدمات.

غالبا ما يتم التغاضي على مساهمات اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي وتنميته بما أن معظمهم ينشط في القطاع غير الرسمي.

يعمل اللاجئون والمهاجرون على سد الثغرات الموجودة في العديد من القطاعات ويمثّلون يدا عاملة غالبا ما تنشط في وظائف تتطلّب جهدا بدنيا ولا تقتضي مهارات عالية ضمن القطاع غير الرسمي.

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس

مهاجر ومدير عمله التونسي يقومون بترميم فندق في جنوب تونس.
جرجيس، تونس، 2 يونيو / حزيران 2020.

1. المقدّمة

شهدت أنماط وديناميكيات الهجرة في تونس تحولا على مدى العقد الماضي، على الرغم من أن أبحاث وسياسات الهجرة كثيرا ما وصفت تونس بأنها بلد مغادرة، إلا أنها تعد بشكل متزايد على أنها بلد عبور ومقصد للاجئين والمهاجرين الذين يسافرون عبر المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط (انظر الخريطة 1)[1] بالنسبة للقادمين من دول شمال وغرب ووسط وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي. وفي حين أن الإحصائيات الحكومية المُحدّثة حول عدد المهاجرين في البلاد غير متوفرة[2]، فقد قدّرت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) أنه في سنة 2019، ما يقارب 57000 مهاجر من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (بما في ذلك اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء) كانوا مُقيمين في تونس[3]. وشمل هذا العدد الأشخاص الساعين للدراسة في إحدى مؤسسات التعليم العالي في تونس أو للعمل وإعالة أسرهم في بلدانهم الأصلية أو للعيش في كنف الأمن والأمان. وإلى حدّ 30 يونيو/جوان 2021، سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) 8456 لاجئًا وطالب لجوء في تونس، بينما بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم[4] 2688 (32%)[5].

الخريطة 1: المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط إلى تونس وداخلها ومنها

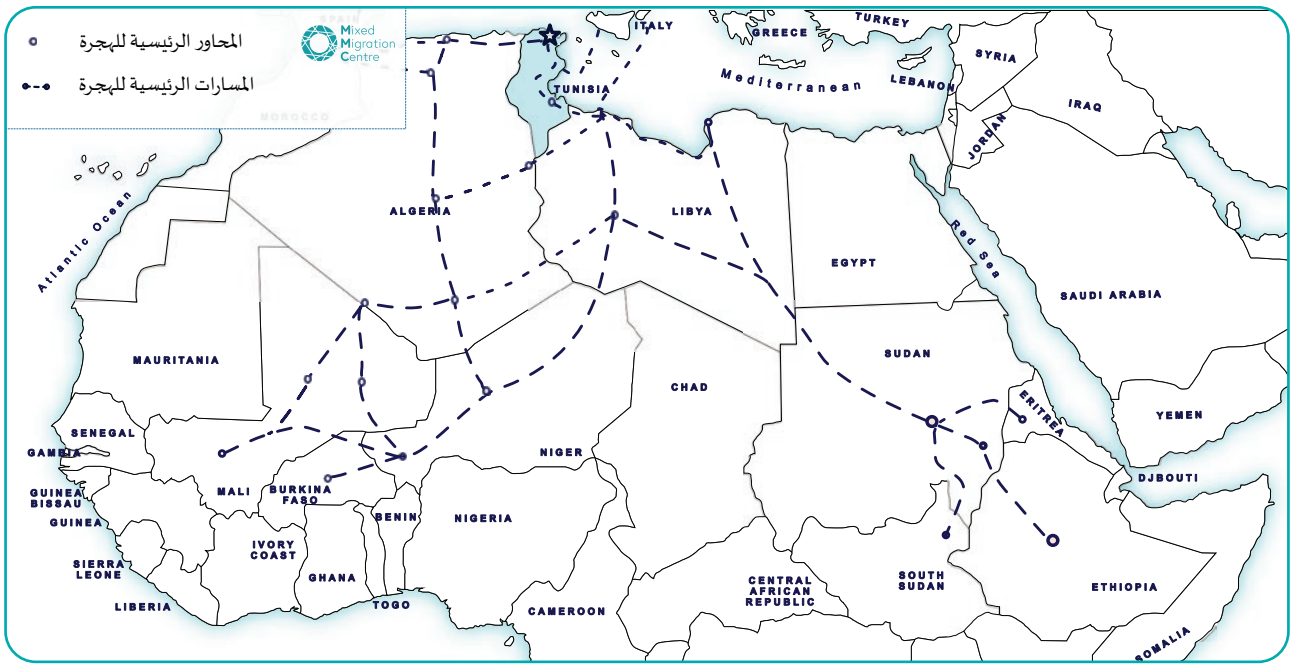

1 يُشير المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسّط إلى المسارات التي يتّخذها اللاجئون والمهاجرون عبر شمال إفريقيا ونحو المعابر البحرية في المنطقة الوسطى للبحر المتوسّط وغالبا ما يُغادرون من تونس أو ليبيا أو بشكل أقل من الجزائر ويتوجّهون إلى إيطاليا ومالطا. يندرج اللاجئون والمهاجرون، الذين يُسافرون عبر هذا المسار، ضمن الحركات المختلطة القادمة من مناطق مختلفة، بما فيها غرب وشمال ووسط وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي وكذلك الشرق الأوسط وآسيا.

2 بين يوليو/جويلية 2020 ومارس 2021، قام كل من المعهد الوطني للاحصاء (INS) والمرصد الوطني للهجرة (ONM) بتونس بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) بإطلاق مسح وطني للهجرة. وتمثّل الهدف من هذا المسح في «حصر عدد السكان المهاجرين من أجل دعم عملية صياغة سياسات الهجرة في تونس ولدراسة أسباب ودوافع وديناميكيات وعواقب الهجرة الدولية والرابط بين الهجرة والتنمية». ومن المقرّر نشر نتائج هذا المسح اعتبارا من شهر مايو/ماي 2021.

3 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) 2019. أعداد المهاجرين الدوليين 2019: ملف البلد - تونس.

4 الأفراد الذين تم منحهم وضع لاجئ فعليا بعد سعيهم للحصول على الحماية الدولية.

5 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) 2021.

المفوضية ويظلّ الوضع القانوني للعديد من اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في تونس غير واضح بسبب افتقار تونس للتشريعات المحلية الخاصة باللاجئين وبسبب سياسة الدخول بدون تأشيرة لجنسيات مختارة، بما في ذلك العديد من بلدان وسط وغرب إفريقيا. ما يعنيه الدخول دون تأشيرة هو تمكّن العديد من الأجانب من الوصول إلى البلاد عبر وسائل نظامية، ولكن في صورة عدم إيجادهم لوضع بديل بعد مضيّ ثلاثة أشهر على قدومهم، فعندها يصبحون غير نظاميين وتبدأ الغرامات المالية في التراكم على كاهلهم أسبوعيا. وقد يُمنح عدد صغير منهم، في نهاية المطاف، وضع لاجئ من خلال تقديم طلب لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وهي المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين في ظل غياب إطار قانوني محلي. أما بالنسبة لأولئك الذين يجدون أنفسهم في وضع غير نظامي، يصبح معظمهم عُرضة لأن ينتهي بهم المطاف بزيادة الديون على كاهلهم وعدم قدرتهم على دفع الغرامات أو حتى العودة إلى بلدانهم الأصلية. وبسبب الإطار القانوني التقييدي، يجد الكثيرون أن توظيفهم بشكل نظامي يمثل تحديا كبيرا. وبدلاً من ذلك، ينخرط اللاجئون والمهاجرون في الوظائف غير الرسمية التي تتمثّل غالبًا في الأعمال اليومية أو العمل في مجال البناء أو في المطاعم والمقاهي، مما يجعلهم يعتمدون على أصحاب عملهم، وهذا ما يُعرّضهم لخطر الاستغلال.

منذ تفشّي جائحة كوفيد-19 في تونس في مارس 2020 وما تلا ذلك من قيود فُرضت على الحركة وإثر إحداث سياسات الحجر الصحي، فقد زاد تدهور أوضاع اللاجئين والمهاجرين. ووفقًا للبيانات المستخلصة من الاستبيان الذي أجرته مبادرة 4Miالتابعة لمركز الهجرة المختلطة من أبريل/أفريل إلى يونيو/جوان 2020، فَقدَ 94% ممن كانوا يعملون قبل تفشي المرض جزءًا على الأقل من دخلهم أثناء الجائحة. وفي حين تغيّر الأوضاع منذ ذلك الحين مع إعادة فتح الاقتصاد جزئيًا، فقدْ أثّرت مختلف مراحل الحجر الصحّي بشكل دائم على سبل المعيشة[6].

ترمي هذه الدراسة إلى سد الفجوات في البيانات والبحوث والمعرفة بشأن الحقائق الاقتصادية اليومية المتشعّبة واستراتيجيات التنقل للاجئين والمهاجرين المقيمين في تونس. وتهدف الدراسة إلى ما يلي: أوّلا، تحديد مسارات الهجرة وتقييم دوافع الهجرة المختلطة نحو تونس. ثانيًا، التمعّن في الأوضاع الاقتصادية للاجئين والمهاجرين في تونس. ثالثًا، تسليط الضوء على دور اللاجئين والمهاجرين في تنمية الاقتصاد التونسي على نطاق واسع. ستُقدّم نتائج البحث أدلة يُمكن الاعتماد عليها لصياغة مقترحات تسعى إلى تعزيز الإطار القانوني للاجئين والمهاجرين في تونس.

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس

لاجئ يتحدث عبر الهاتف مع ابنته التي بقيت في بلده الأصل.
ميناء جرجيس، تونس، 26 يناير 2020.

6 مركز الهجرة المختلطة (2020)،لمحة (4Mi): تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والمهاجرين في تونس – نظرة مركّزة على التوظيف والمعيشة

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس
مهاجر يقود دراجة بعد يوم في العمل وملابسه مغطاة بالطلاء.
جرجيس، تونس، 28 مايو 2020.

2. المنهجية

اعتمد مركز الهجرة المختلطة نهجا متعدد المناهج وقام بتثليث مصادر البيانات الأولية الكمية والنوعية بهدف دراسة كل من استراتيجيات تنقل اللاجئين والمهاجرين وواقعهم الاقتصادي ومدى مشاركتهم في سوق العمل داخل تونس. فقد تم جمع البيانات الكمية من خلال المشروع الرائد لمركز الهجرة المختلطة والمتمثل في مشروع (4Mi)، بينما تم جمع البيانات النوعية من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع مخبرين رئيسيين من ذوي الخبرة ومع لاجئين ومهاجرين في أماكن مختارة.

ما هو مشروع (4Mi)؟

تم إنشاء (4Mi) في سنة 2014، وهو شبكة مميّزة من العدادين الميدانيين تقع على امتداد مسارات الهجرة التي يكثر استخدامها وفي المحاور الرئيسية للهجرة كذلك. ويقوم هذا المشروع بتوفير نظام منتظم وموحد وكمي وعالمي لجمع البيانات الأولية حول الهجرة المختلطة. وغالبا ما يعتمد على استبيانات قائمة على أسئلة مغلقة لدعوة المستجيبين إلى تقديم تقارير ذاتية حول طائفة واسعة من القضايا دون الإفصاح عن هويتهم. وينتج عن ذلك بيانات مستفيضة عن المعطيات الشخصية ودوافع الهجرة ووسائل التنقل وظروفه واقتصاد المهربين والتطلعات من الهجرة والخيارات المتعلقة ببلدان المقصد. ويتمكّن مركز الهجرة المختلطة وشركاؤه، من خلال البيانات التي يجمعها المشروع، من إثراء السياسات المتعلقة بالهجرة وإرشاد كل من المناقشات واستجابات الحماية للأشخاص المتنقلين عبر إنتاج تحليل كمي عالي الجودة وقائم على الأدلة.

1.2 البيانات الكمية

أطلق مركز الهجرة المختلطة النسخة المكررة الحالية لإستبيان 4Mi في فبراير/فيفري 2021، حيث تم جمع البيانات الكمية الأولية عن ديناميات الهجرة المختلطة. ولقد شملت هذه البيانات الملفات الشخصية ودوافع الهجرة المختلطة والنوايا والتطلعات من الهجرة وظروف السفر ووسائله وأوجه التعامل مع المهربين[7] وانتهاكات الحماية. ويتضمن الاستبيان أسئلة تهدف إلى فهم أفضل للآثار طويلة المدى لأزمة كوفيد-19 ولاحتياجات المساعدة المتعلقة بهذه الجائحة المستمرة. وجدير بالذكر أنه قد تم تخصيص وحدة إضافية موجزة في إطار هذه الدراسة التي أُجريت بالتعاون مع مؤسسة هاينريش باول (HBF) وذلك بهدف فهم الواقع الاقتصادي المتشعّب للاجئين والمهاجرين في تونس على نحو أفضل، وتتضمن هذه الوحدة أسئلة عن الاستراتيجيات المعيشية لدى هذه الفئات وطرق إرسال الحوالات المالية.

لقد شارك في هذا الاستبيان مستجيبون من كافة أرجاء البلاد التونسية. وحريّ بالذكر أن غالبية المقابلات قد جرت مع مستجيبين من تونس الكبرى (49%) ثم مدنين (23%) تليها صفاقس (18%) وسوسة (6%). وينتمي اللاجئون والمهاجرون المشاركون في الاستبيان إلى أكثر من 30 جنسية من بلدان إفريقيا والشرق الأوسط، حيث كان للسودانيين النصيب الأكبر من نسبة المشاركين في الاستبيان بنسبة (15%) يليهم الإيفواريون (12%) ثم الإريتريون (8%) والكاميرونيين (8%) والسوريون (6%). ولقد كان أقل بقليل من ثلث الذين شملهم الاستبيان من النساء (31%) والباقي من الرجال (69%). وتراوحت أعمارهم بين 18 و51 سنة بمتوسط عمر مقدر بـ 27 سنة. ولقد أفاد ما نسبته أقل من 14% بأنهم قد سافروا برفقة أطفال تحت رعايتهم.

وتعتمد هذه الدراسة أيضا على مجموعة بيانات ثانية مستمدة من الاستبيان الخاص بآثار جائحة كوفيد-19 لمركز الهجرة المختلطة. ولقد أُجري هذا الاستبيان في الفترة الممتدة من أبريل/أفريل 2020 إلى فبراير/فيفري 2021 ليكون بمثابة نقطة مرجعية لآثار جائحة كوفيد-19 على الأشخاص المتنقلين في تونس. وجدير بالذكر أن كلا من الأماكن التي أُجريت فيها المقابلات والتوزيع الديموغرافي لمجموعة البيانات الثانية هذه ينسجمان مع العينة الفرعية الأصغر المبينة أعلاه. إذ يقدم الجدول 1 نظرة عامة على مصادر بيانات هذه الدراسة. ويجب التعامل مع النتائج الكمية لهذه الدراسة بحذر نظرا لكون عملية أخذ العينات قائمة على أساس غير عشوائي ولكون أحجام العينات متوسطة.

2.2 البيانات النوعية

تم جمع البيانات النوعية بين شهري مارس وأبريل/أفريل 2021 في كل من تونس الكبرى وصفاقس ومدنين. فقد أجرى مركز الهجرة المختلطة مقابلات نوعية متعمقة مع 10 خبراء ومخبرين رئيسيين ممثلين للأطراف المعنية، وشارك في هذه المقابلات ممثلون للسلطات المحلية ولوكالة تابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية ولأعضاء المجتمع المدني إضافة إلى مشاركة خبير في سوق العمل في هذه المقابلات. كما أجرى مركز الهجرة المختلطة مقابلات

7 يستخدم مركز الهجرة المختلطة تفسيرا واسعا لمصطلحي «مهرّب» و «تهريب»، وهو يتضمن مختلف الأنشطة التي تيسر الهجرة غير النظامية والتي يقوم اللاجئون والمهاجرون بدفع ثمنها أو بالتعويض عنها بطريقة أو بأخرى. ويشمل ذلك العبور غير النظامي للحدود الدولية ولنقاط التفتيش الداخلية بالإضافة إلى توفير الوثائق ووسائل النقل وأماكن الإقامة. ويعكس هذا النهج تصورات اللاجئين والمهاجرين لكل من التهريب وتسهيل عمليات التنقل غير النظامية. ولقد تعمد مركز الهجرة المختلطة وضع تفسير أوسع نطاقا من ذلك الوارد ضمن بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين. ولكن ذلك لا يعني أن مركز الهجرة المختلطة يعتبر جميع الأنشطة التي يشملها فهمه الواسع للتهريب جرائم جنائية. وتجدر الإشارة إلى أن مركز الهجرة المختلطة يحبذ استخدام مصطلح «تهريب الأشخاص» بدلا من «تهريب المهاجرين» لأن التهريب يشمل كلا من اللاجئين والمهاجرين.

مع 18 لاجئ ومهاجر إفريقي حول أوضاعهم الاقتصادية وحول فرص الوصول إلى سوق العمل في تونس. وقام مركز الهجرة المختلطة، في إطار إعداده لهذه المجموعة الثانية من المقابلات النوعية، بتدريب المراقبين في كل من صفاقس ومدنين بهدف إجراء مقابلات نوعية متعمقة مع أقرانهم والعمل وفق معايير اختيار محدّدة للحفاظ على التوازن بين الجنسين وبلدان المنشأ.

الجدول 1: المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط إلى تونس وداخلها ومنها

الأداة	فترة جمع البيانات	عدد المقابلات
الاستبيان الخاص بآثار جائحة كوفيد-19 (4Mi)	أبريل/أفريل 2020 – فبراير/فيفري 2021	4,325
الوحدة الكمية التابعة لمركز الهجرة المختلطة ومؤسسة هاينريش باول (ضمن استبيان المهاجرين لسنة 2021 لمركز الهجرة المختلطة4Mi)	فبراير/فيفري – أبريل/أفريل 2021	312
المقابلات النوعية مع اللاجئين والمهاجرين	مارس - أبريل/أفريل 2021	18
المقابلات النوعية مع المخبرين الرئيسيين	مارس - أبريل/أفريل 2021	10

3.2 التحليل

قام مركز الهجرة المختلطة باستخراج إحصائيات وصفية باستخدام البيانات الكمية التي تم جمعها من أجل فهم تجارب اللاجئين والمهاجرين الذين تمكنوا من العثور على عمل في تونس وكذلك من أجل فهم دوافعهم الكامنة وراء قرارهم بالهجرة وأوضاعهم الاقتصادية ودورهم في التنمية الاقتصادية في تونس على نحو عام. ولقد تم تصنيف البيانات حسب بلد المنشأ والجنس والوضع القانوني للنظر مبدئيا فيما إذا كانت هذه العوامل تلعب دورا ضمن هذه المواضيع وفي كيفية قيامها بذلك.

ولقد اعتمد مركز الهجرة المختلطة، ضمن المواضيع العامة للأهداف، التحليل المواضيعي للبيانات النوعية المستمدة من المخبرين الرئيسيين واللاجئين والمهاجرين باتباع نهج استقرائي (ناشئ عن البيانات نفسها). وكما هو الحال مع البيانات الكمية، قام فريق البحث بتحليل مختلف المواضيع الناشئة عن البيانات عبر الفئات العمرية المختلفة ونوع الجنس والأوضاع القانونية حيثما كان ذلك ممكنا. ثم قام مركز الهجرة المختلطة بتثليث النتائج باستخدام البيانات الكمية التي قامت مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة بجمعها والبيانات النوعية المستمدة من المصادر الثانوية.

4.2 صلاحية البيانات وحدودها

يشعر بعض اللاجئين والمهاجرين بعدم الارتياح عند مناقشة تجاربهم مع المراقبين مما قد يؤثر على الصلاحية الداخلية للبيانات. قام مركز الهجرة المختلطة بالتخفيف من حدة المخاوف المتعلقة بإمكانية نزوع المشاركين إلى الانحياز لما هو مقبول اجتماعيا وذلك بالعمل مع مراقبين (جامعي البيانات لمشروع 4Mi مدمجين في الشبكات المحلية للاجئين والمهاجرين.

تلقى المراقبون تدريبات على طريقة القيام بجميع البيانات باستخدام استبيان 4Mi وعلى الأسئلة المحددة المرتبطة بهذا البحث (انظر الحاشية 5)، بينما قام مركز الهجرة المختلطة بتدريب اثنين من المراقبين (أحدهما في مدنين والآخر في صفاقس) حتى يتمكنا من إجراء مقابلات نوعية متعمقة على أحسن وجه. ولقد أجرى الفريق الخاص بمركز الهجرة المختلطة مقابلات نوعية مع المخبرين الرئيسيين واللاجئين والمهاجرين في تونس الكبرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تستخدم عينات عشوائية. وعلى هذا الأساس، وكما هو الحال دائما مع بيانات مركز الهجرة المختلطة، فإنه لا يمكن تعميم النتائج المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات النوعية على كافة اللاجئين والمهاجرين. ومن المرجح أن فريق البحث لم يتمكن من الوصول إلى المجموعات الأكثر ضعفا لتحديد احتياجاتها المتعلقة بالحماية والمخاطر التي تتعرض لها في هذا المجال نظرا إلى الطبيعة المتسترة للاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع غير نظامية.

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل

عامل أصله مالي، يقوم بالتنظيف في موقع بناء.
جرجيس، تونس، أكتوبر 2021.

3. الإطار الخاص بسياسات الهجرة من منظور العمل

يُقدّم هذا القسم لمحة عامة عن التشريعات التي تؤثر على مشاركة اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي. كما يعرض الأطر القانونية الدولية التي اعتمدتها الدولة التونسية، ويوضح كذلك السياسات الوطنية الحالية في هذا المجال.

1.3 الأطر القانونية الدولية

صادقت تونس على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تؤثر على إمكانية وصول اللاجئين والمهاجرين إلى سوق العمل التونسي. وتشمل هذه الاتفاقيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي يكفل الحق في العمل والحق في التمتع بظروف عمل مُنصفة والحق في الحصول على أجور منصفة والحق في تكوين النقابات، كما تشمل هذه الاتفاقيات كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).

وتعتبر تونس من الدول الموقعة (خلال الخلافة بعد استقلالها) على اتفاقية سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وانضمت إلى بروتوكولها سنة 1967 الذي يكفل حماية اللاجئين وطالبي اللجوء ويضمن وصولهم إلى سوق العمل الوطني. ولئن تعني خلافة الدولة بحكم الواقع التزام الدولة الجديدة بمعاهدات الدولة السابقة، فإنه لم يتم إضفاء طابع رسمي على هذه الالتزامات بشكل كامل وذلك عبر إرساء قانون وطني للجوء حيث ظل مشروع هذا القانون مجمدا منذ سنة 2012. ولقد أكد مخبرون رئيسيون غياب كل من الإرادة السياسية والدعم الاجتماعي لتمرير مثل هكذا تشريعات. ويمكن القول إن هناك سببين رئيسيين وراء إصرار صانعي القرار في تونس على عدم وضع تشريعات من هذا النوع: أولهما، أن هناك خوفا من أن هذا القانون سيعزز تدويل أوروبا لإجراءات تخريج إدارة الهجرة إلى شمال إفريقيا حيث ستصبح تونس أكثر عرضة للضغوط المتزايدة من الاتحاد الأوروبي بشأن إدارة الهجرة. أما ثانيهما، فيتمثل في أن الرأي العام التونسي لا يعتبر التشريعات المتعلقة باللجوء ضمن أولوياته القصوى[8]. إن عدم وجود تشريعات من هذا النوع يؤثر سلبا على حق المهاجرين في الحماية الدولية واللجوء في تونس. وتتحمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب اتفاق عقدته مع السلطات التونسية منذ سنة 2011 مسؤولية استعراض طلبات اللجوء وإصدار وثائق اللاجئين وطالبي اللجوء. ولكن يبقى الحصول على الإقامة ضروريا للوصول إلى سوق العمل خاصة وأن الحصول على بطاقة لاجئ لا يؤدي ضرورة إلى الحصول على الإقامة. وعلى الرغم من أنه لا وجود لما ينص صراحة على حظر العمل على اللاجئين وعلى طالبي اللجوء في تونس، فإنه لا وجود كذلك لأحكام قانونية محددة تضمن احترام حقوق اللاجئين وظروف عملهم[9]. ولقد تم تحديد الفئات الأكثر ضعفا من بين اللاجئين المسجلين في تونس باعتبارها تستحق الحصول على إيجار مؤقت ومساعدات مالية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعتبر تونس كذلك من الدول الموقعة على اتفاقية سنة 2003 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي تعرف بـ«اتفاقية باليرمو» والتي تُجرّم الاتجار بالأشخاص. بما يتوافق مع هذه الاتفاقية، اعتمدت تونس قانونا وطنيا لمكافحة الاتجار بالبشر[10] في سنة 2016 يحمي اللاجئين والمهاجرين وكذلك المواطنين من أن يكونوا ضحايا للاتجار بالأشخاص أو غيرها من أنشطة العمل القسري والاستغلالي.

تونس ليست من الدول الموقعة على العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لسنة 1949 والتي تنص على جملة من التوصيات من قبيل تزويد العمال المهاجرين بإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالحقوق الخاصة بالهجرة الوافدة والخارجة وتوفير الحماية والعلاج الطبيين لهم ومساواتهم بالمواطنين فيما يتعلق بظروف العمل وتمكينهم من الانضمام إلى النقابات العمالية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لهم. ولم تصادق تونس أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمال المهاجرين لسنة 1975 والتي تنص على مكافحة الهجرة غير النظامية والعمل في القطاع غير الرسمي ومنح الحقوق الأساسية لجميع العمال المهاجرين بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في وضع غير قانوني وضمان المساواة في العمل وتكافؤ الفرص المهنية للعمال المهاجرين، كما تنص كذلك على تيسير لمّ شمل عائلات العمال المهاجرين. وأخيرا، لم تقم تونس بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لسنة 1990 والمتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتي تمنح العمال المهاجرين وأسرهم الحق في المساواة في المعاملة والحق في التمتع بنفس ظروف العمل التي يتمتع بها المواطنون.

2.3 الأطر القانونية الدولية

ويتبنى قانون العمل التونسي مبدأ "الأفضلية الوطنية" فيما يتعلق بالوصول إلى سوق العمل مما يؤثر سلبا على المشاركة الاقتصادية للاجئين والمهاجرين في تونس. إذ يعطي ذلك الأولوية للتونسيين أمام الأجانب من ذوي المؤهلات المكافئة لهم مما يحد من فرص حصول الأجانب على عمل ولاسيما أولئك الذين تلقوا قسطا أقل من التعليم والذين يفتقرون إلى مهارات خاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للعمال المهاجرين الحصول على عمل في القطاع

8 المجلس الألماني للعلاقات الخارجية (2021). السير على حبل مشدود في تونس: تطلعات وحدود إصلاح السياسات المتعلقة بالهجرة.

9 يتناقض هذا ظاهريا ما مع ما ورد في القانون رقم 68-7. إذ صادقت تونس على اتفاقية دولية تتبنى نظرة أكثر شمولية لحقوق اللاجئين. لكن وفي ظل عدم وجود تشريعات وطنية متعلقة باللجوء، تشير التشريعات الحالية المتعلقة بالعمل إلى أن جميع الأجانب ممنوعون من العمل إلا بإذن من الوزارة المختصة بذلك.

10 القانون الأساسي رقم 2016-61.

الرسمي إلا إذا كانوا يستجيبون لطلبات خاصة وفي ظل ظروف معينة ولفترة زمنية محددة[11]. ويشير مخبرون الرئيسيون إلى أنه من المرجح أن يظل مبدأ الأفضلية الوطنية في التشغيل قائما ما دامت معدلات البطالة مرتفعة ولاسيما بين الشباب التونسي. ولقد أشارت التقارير إلى أن نقابات العمال التونسية لعبت دورا في الحفاظ على هذه السردية المتمثلة في "مبدأ الأفضلية الوطنية في التشغيل"، خاصة وأنها تنظر إلى العمال الأجانب بصفتهم يشكلون تهديدا لوضع الموظفين التونسيين ولظروف عملهم[12].

تدعو أحدث نسخة من الاستراتيجية الوطنية للهجرة (صدرت سنة 2017) إلى إدراج الهجرة ضمن السياسات التنموية في تونس مع "التشجيع على الهجرة المنظمة والتي تتم في ظروف تقوم على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الالتزام بحقوق المهاجرين". وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التشجيع على تبني نظرة أكثر إيجابية وانفتاحا للهجرة وإلى تثمين الروابط القائمة بين الهجرة والتنمية. ولكنّ ذلك يصطدم بالخطاب السياسي الحالي الذي لا يعطي الأولوية للقضايا المتعلقة بالهجرة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية[13].

يوجد نصان قانونيان ينظمان إمكانية وصول اللاجئين والمهاجرين إلى سوق العمل التونسي. أولا، ينص القانون رقم 68-7 (1968) على أنه "لا يمكن لأي أجنبي احتراف مهنة أو القيام بعمل مقابل أجر بالبلاد التونسية إذا لم يكن مرخصا له في ذلك من قبل الوزارة المختصة بذلك"، وتحديدا قسم التكوين المهني والتشغيل التابع لوزارة الشباب والرياضة. ثانيا، ينص قانون العمل التونسي(الفصول من 258 إلى 269) على أنه "يتعين على كل أجنبي يريد أن يتعاطى عملا مأجورا مهما كان نوعه بالبلاد التونسية أن يكون حاملا لعقد شغل ولبطاقة إقامة تحمل عبارة ‹يسمح له تعاطي عمل مأجور بالبلاد التونسية›". وتقوم الوزارة بمراجعة عقود العمل ومعالجتها وإصدار تأشيرات العمل التي تتيح للأجانب التقدم بطلب للحصول على بطاقة الإقامة. وتعتبر هذه العملية تجسيدا لمبدأ "الأفضلية الوطنية". إذ يصعب عمليا إثبات أنه لا يوجد أي تونسي متاح للتعاقد معه في الوظائف التي تتطلب مهارات أو مؤهلات متدنية. إضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن للأجانب الحصول على تصريح للعمل إلا إذا كانوا يقيمون بانتظام داخل البلاد ولديهم بطاقة إقامة[14]. وإذا لم يتقدم العامل المهاجر بطلب للحصول على بطاقة إقامة أو إذا رفض طلبه، فإنه سيخضع لغرامة قدرها 20 دينارا تونسيا في كل أسبوع من بقائه مهاجرا غير نظامي، والتي يمكن أن تتراكم حتى تصل إلى سقف 3000 دينار تونسي[15]. وعلى هذا الأساس، فإن المهاجرين المديونين غير قادرين على مغادرة تونس عبر القنوات الرسمية للمغادرة ما لم يتقدموا بطلب إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على "وضع لاجئ" أو ما لم يلجؤوا إلى برنامج العودة الطوعية التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الذين تمكنوا من الحصول على وضع لاجئ أو الذين شملهم برنامج العودة الطوعية تسقط ديونهم بموجب الاتفاقيات المبرمة مع السلطات التونسية، أما المهاجرون الذين لم يتمكنوا من الحصول على وضع لاجئ أو الذين لم يشملهم برنامج العودة الطوعية فما من خيار أمامهم سوى الإقامة غير القانونية أو مراكمة الديون أو التعرض إلى خطر الترحيل أو المغادرة بطريقة غير شرعية.

يتحصل الطلبة الأجانب على بطاقة إقامة طالب سارية المفعول طوال مدة دراستهم في الجامعات أو في مؤسسات التكوين المهني. وينص قانون العمل التونسي على عدم السماح للطلبة الحاصلين على هذا التصريح بالعمل أو بالقيام بأية أنشطة مدفوعة الأجر. كما أنه من المتوقع أن يغادر الطلبة الأجانب تونس بعد الانتهاء من دراستهم دون وجود مسار يتيح لهم الاندماج في سوق العمل وإبراز ما لديهم من مهارات. ولقد أشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى أن كلا من صلابة الإطار القانوني التونسي وحالات التأخير في تنفيذ الإجراءات الإدارية الخاصة بتوفير الوثائق يهددان بترك الطلبة الدوليين في أوضاع غير قانونية خاصة وأن الجامعات تستغرق في بعض الأحيان شهرا أو أكثر لتوفير شهادة الترسيم التي يحتاجها الطلبة لتقديم الطلب الخاص بالحصول على بطاقة إقامة للطلبة. إذ لا تأخذ إدارات الجامعات في حسبانها أن هذا التأخير قد يؤدي إلى انتهاء صلاحية تأشيرات الدخول الخاصة بالطلبة. وتجدر الإشارة إلى أن صلاحية تأشيرات الدخول تختلف حسب البلدان التي يأتي منها الطلبة، فبينما يمكن للإيفواريين ولبعض الجنسيات الأخرى (انظر الحاشية 20)

البقاء في البلاد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر بتأشيرة دخول، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة إلى البلدان التي ليس لديها اتفاق ثنائي مع تونس على غرار الطلبة القادمين من الكاميرون والذين يتحوّل وضعهم إلى غير نظامي بعد مرور أسبوعين على بقائهم في تونس دون بطاقة إقامة.

يكفل الدستور التونسي الأخير (الصادر سنة 2014) لكل فرد بغض النظر عن جنسيته "الحق في العيش بكرامة مع احترام حياته الخاصة" على التراب التونسي. ولقد اعتمدت تونس في سنة 2018 قانونا متعلقا بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولكن، يبدو من غير الواضح إلى أي مدى يتمتع اللاجئون والمهاجرون بهذه الحقوق. إذ لا يزال العديد من الناس في تونس معرضين لأشكال أخرى من التمييز من قبيل التمييز على أساس الميل الجنسي خاصة وأن القانون التونسي لا يزال يعاقب على المثلية الجنسية، وهو ما يُعرّض جميع أعضاء مجتمع الميم، بمن فيهم التونسيين، للخطر داخل البلاد.

11 م. نصراوي (2017). العمال المهاجرون من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على توظيف الأجانب. المجلة الأوروبية للهجرة الدولية 33 (4)، 159-178.

12 جيسنر، ف. (2019). تونس، المهاجرون من بلدان جنوب الصحراء ما زالوا مستبعدين من الحلم الديمقراطي. مجلة المهاجرون والمجتمع 177 (3)، 3-18.

13 جمعية «تونس أرض اللجوء» (2020). حصول المهاجرين على فرص عمل في تونس: بين الإطار القانوني والممارسة.

14 يوجد حكم استثنائي في التشريع التونسي لفائدة العمال المغاربة والجزائريين والليبيين والذين لا يحتاجون إلى بطاقة إقامة للعمل في تونس.

15 حوالي 7.16 دولارا أمريكيا و 1.074 دولارا أمريكيا على التوالي، وحسب سعر الصرف ليوم 16 سبتمبر 2021.

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس

المهاجرون الذين فروا مؤخرا من ليبيا مستأجرين شقة.
جرجيس، تونس، 22 مايو 2020.

4. ديناميكيات الهجرة نحو تونس

يعمل هذا القسم على تحليل الاتجاهات الرئيسية للاجئين والمهاجرين في تونس على مدار العقدين الماضيين، ويحاول أن يتبين مواصفات مجتمعات اللاجئين والمهاجرين ومساراتهم ودوافعهم الرئيسية للهجرة إلى تونس.

1.4 الأحداث والتوجّهات الرئيسية: من سنة 2000 إلى سنة 2021

حظي الدور الذي لعبته تونس بصفتها بلد عبور ومقصد للمهاجرين واللاجئين بتركيز بسيط من قبل الباحثين والفاعلين السياسيين، رغم أنها لطالما عرفت بكونها بلد منشأ للمهاجرين، وقد تجلى ذلك في العديد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بهجرة اليد العاملة التي أبرمتها تونس مع الدول الأوروبية[16] ويحاول هذا القسم تتبع بعض الأحداث الرئيسية التي جرت في العقدين الماضيين والتي شكلت أنماط الهجرة إلى تونس على النحو الذي نراه اليوم.

في سنة 2003، انتقل البنك الإفريقي للتنمية من أبيدجان إلى تونس العاصمة في ذروة الحرب الأهلية في ساحل العاج. ولئن عاد البنك إلى مقره السابق في أبيدجان في سنة 2014، فإن بعض مهامه المركزية قد بقيت في تونس العاصمة مما استوجب بقاء العديد من الموظفين هناك. ولقد أفادت التقارير بأن العديد من عمال الدعم (ويشمل ذلك السائقين وعمال النظافة وعمال البستنة والسعاة) قد فضلوا البقاء في تونس العاصمة بدلا من العودة إلى أبيدجان لظروفها المعيشية الأفضل والأكثر أمانا[17].

ولقد روت امرأة إيفوارية أجريت معها مقابلة في تونس العاصمة تجربتها كجزء من هذا التنقل للعمال (انظر إلى الصندوق)[18]. ولئن لم يكن لهذا الحدث أثر كبير على حجم التنقلات إلى البلاد التونسية، فإنه ساهم في رسم مواصفات الأشخاص المتنقلين إلى تونس. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت سياسة التأشيرات المعتمدة في تونس والتي تمكن الرعايا الإيفواريين من الدخول إلى تونس دون تأشيرة في إنشاء ممر تنقل كبير بين ساحل العاج وتونس. إذ إن الإيفواريين حسب العديد من التقديرات يعدون من بين أكبر مجموعات اللاجئين والمهاجرين داخل البلاد، كما تعد ساحل العاج بلد المنشأ للعدد الأكبر من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[19] في تونس. وفي السياق ذاته، أظهرت البيانات الكمية والنوعية التي جمعها مركز الهجرة المختلطة أن مجتمعات الإيفواريين في تونس غير متجانسة من حيث مواصفاتهم (إذ يوجد ضحايا للاضطهاد السياسي والاجتماعي وآخرون منتسبون لمجتمع الميم ويوجد أيضا ناجون من الاتجار بالأشخاص)، ولكنهم أيضا أضافوا بأن الأسباب الاقتصادية كانت أيضا وراء قدومهم إلى تونس من بين دوافع أخرى للهجرة.

> "لقد جئت لأول مرة إلى تونس في سنة 2004. فقد كنت أعمل في أبيدجان لحساب أشخاص كانوا يعملون في البنك الإفريقي للتنمية. وعندما اندلعت الحرب هناك، جئت معهم إلى تونس حيث مكثت لمدة 10 سنوات. وفي خضم هذه السنوات التقيت برجل فرنسي رائع، حيث عرض عليّ الذهاب سوية إلى أبيدجان في سنة 2014، وهناك أصبحت حاملا. وفي يناير/جانفي 2016، أعلمني والد ابني أنه مضطر للعودة إلى بلده لمدة شهر. وقد كان من المقرر أن يعود [إلى أبيدجان] في شهر فبراير/فيفري، ولكنه لم يعد... فقلت إن بإمكاني العودة [بمفردي] إلى تونس العاصمة، لأنني كنت أعرفها جيدا. إنها أفضل من أبيدجان من ناحية فرص العمل المتاحة وهي أكثر أمانا".
>
> **امرأة إيفوارية تبلغ من العمر 44 سنة، مقيمة في تونس العاصمة.**

قامت تونس، منذ تسعينيات القرن الماضي وفي إطار مسعاها لتعزيز تواصلها السياسي مع بقية البلدان الإفريقية، بتعديل نظام منح التأشيرات الخاص بها حتى تمكن مواطني 22 بلدا إفريقيا[20] من الإقامة بشكل قانوني لمدة تصل إلى 90 يوما بعد الوصول[21]. ولقد يسر ذلك عملية تنقل مواطني هذه البلدان إلى تونس لمواصلة التعليم أو للعمل. ولقد أفاد مخبرون رئيسيون أن الجامعات الخاصة في كل من تونس العاصمة وصفاقس وسوسة تكثف من حملاتها التسويقية وتضاعف من منحها الدراسية بغية استقدام الطلبة الدوليين خاصة وأن الرسوم الدراسية التي يدفعها هؤلاء الطلبة أعلى من الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة المحليون. ويتوافق ذلك مع ما ورد في الأبحاث السابقة لمركز الهجرة المختلطة والتي أشارت إلى أن بعض الطلبة المستجيبين على الاستبيانات قد كانوا بالفعل على اتصال مع المستقدمين أو الوسطاء الذين يعملون لفائدة الجامعات التونسية أثناء تواجدهم في بلدانهم الأصلية. ولقد اعتبر الطلبة الذين أجريت معهم المقابلات أن تونس وجهة جذابة للدراسة لأنها تقدم تعليما عالي الجودة باللغة الفرنسية وبدرجة أقل باللغة

16 يمكن أن نذكر على سبيل الذكر لا الحصر الاتفاقيات التي أبرمتها تونس مع بلجيكا (1969) وهولندا (1971) والبرتغال (1974) ومؤخرا مع إيطاليا (2017). كما تم توقيع اتفاقية تعاون رسمية في مجال الهجرة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 1976 ودخلت حيز النفاذ في السنة نفسها. انظر، على سبيل المثال: م. الإمام. (2020). السبيل الممتنع: التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس في مجال الهجرة. مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

17 م. نصراوي (2017). نفس المرجع.

18 أُجريت هذه المقابلة من قبل مركز الهجرة المختلطة لغرض بحثي مختلف في شهر مايو 2021. ولقد منح الشخص الذي أجريت معه المقابلة موافقته على الاقتباس الوارد أعلاه حتى يتم تضمينه في هذه الدراسة.

19 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (30 أبريل 2021).

20 يحق للأفراد من بلدان المنشأ التالية الإقامة في تونس بتأشيرة سياحية صالحة لمدة 90 يوم، وهي: الجزائر، أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جزر القمر، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، ناميبيا، النيجر، السنغال، سيشيل وجنوب أفريقيا.

21 كنول، أ وتيبفن، ك (2020). حماية المهاجرين واللاجئين في شمال افريقيا. التحديات والفرص المتاحة للإصلاح. المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية.

الإنجليزية ولأنها تتمتع بمناخ متوسطي معتدل ولأنه يمكن السفر إليها دون تأشيرة. ولئن لا تتوفر إحصائيات رسمية عن مجالات الدراسة التي يختارها الطلبة الدوليون، فإن نتائج الأبحاث التي قام بها مركز الهجرة المختلطة قد بينت أن الطلبة المستجيبين غالبا ما كانوا يسجلون في الدورات الخاصة بالتجارة والسياحة.

منذ سنة 2011، أدى الصراع الذي طال أمده في ليبيا إلى تنقل الليبيين ورعايا البلدان الثالثة المقيمين هناك إلى تونس باعتبارها دولة آمنة نسبيا في المنطقة. وشمل ذلك المهاجرين الذين تنقلوا إلى ليبيا بحثا عن فرص عمل فضلا عن اللاجئين من إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط[22]. ولقد عبر في الفترة الواقعة بين مارس وأكتوبر 2011 ما يقدر بنحو 770 ألف مهاجر الحدود الليبية إلى البلدان المجاورة، حل نصفهم تقريبا بتونس[23]. وفي ذروة تنقل الليبيين إلى تونس وتحديدا بين سنتي 2013 و2015، كان هناك ما يتراوح بين 250.000 ومليون ليبي (لا يشمل هذا العدد رعايا البلدان الثالثة القادمين من ليبيا) في تونس[24]. ولكن، انخفض عدد الليبيين في تونس (بما في ذلك المقيمين بصورة مؤقتة في البلاد أو أولئك الذين يتنقلون ذهابا وإيابا) إلى أقل من 100000 منذ سنة 2018[25]. ويمكن القول إن نتائج الانتخابات الليبية القادمة المزمع إجراؤها في ديسمبر 2021 هي التي ستحدد مستقبل تونس في علاقتها بالمهاجرين واللاجئين القادمين من ليبيا، ففي حالة تواصل الصراع وفشل الانتقال الديمقراطي، فإن تونس ستحافظ على هذا الدور باعتبارها دولة آمنة نسبيا، أما في حالة نجاح الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي، فإن أهميتها ستتضاءل كبلد بديل لليبيا.

2.4 تركيبة مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في تونس

تزايد الاعتراف بمكانة تونس كبلد منشأ وبلد عبور وبلد مقصد للاجئين والمهاجرين[26]، ولقد أشار مخبرون رئيسيون إلى أن مجتمعات اللاجئين والمهاجرين قد أصبحوا أكثر عددا وتنوعا. ولئن لا تزال الإحصائيات الرسمية المتعلقة بحجم ومواصفات هذه الفئة في تونس غير متاحة إلى وقت كتابة هذا التقرير، فإن لمقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قواعد بياناتهم الخاصة. وفي هذا السياق، أشار مركز الهجرة المختلطة في دراسة سابقة[27] إلى وجود اتجاهين رئيسيين على مدار السنتين الماضيتين، أولهما: زيادة عدد اللاجئين والمهاجرين المقيمين في البلاد، ولاسيما في المدن الكبرى، وثانيهما: تنوع أوضاع المهاجرين وتعدد بلدان المنشأ ووفود المهاجرين من الجنسين وتعدد الأسباب الكامنة وراء تنقلهم. ولقد أفادت عدة منظمات أن عدد الناجين من الاتجار بالأشخاص الذين يقيمون في تونس قد شهد ارتفاعا في الآونة الأخيرة، ويشمل ذلك الأشخاص الذين تعرضوا للاستعباد المنزلي والأشخاص الذين تم إدماجهم في الشبكات الدولية للاتجار بالجنس، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هؤلاء الأشخاص من ساحل العاج[28].

أظهرت الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمتعلقة بال 8,465 لاجئا وطالب لجوء المسجلين في تونس (حتى 30 يونيو 2021) تنوع مناطق المنشأ التي ينحدر منها هؤلاء. وكانت الجنسيات الرئيسية لهؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء هي الجنسية الإيفوارية بنسبة (42%) ثم الجنسية السورية (25%) ثم الغينية (6%) والكاميرونية (5%) والسودانية (4%). حيث يقيم غالبيتهم في تونس الكبرى وصفاقس ومدنين[29].

ولقد أفاد مخبرون رئيسيون أن كلا من تونس العاصمة وصفاقس وسوسة لا تزال الوجهات الأكثر شعبية لدى هذه الفئات باعتبارها مراكز تتوفر فيها فرص العمل والتعليم ولاحتوائها على الخدمات والمساعدات الضرورية. ولقد ذكر أحد المخبرين الرئيسيين من جمعية «تونس أرض اللجوء» أنه «إذا عبر [اللاجئون والمهاجرون] الحدود من الجزائر إلى ولايتي الكاف أو جندوبة، فإنهم [أي رجال الشرطة] يأتون بهم إلى تونس العاصمة. أما إذا عبروا الحدود من مناطق أبعد إلى الجنوب، فإنهم يأتون بهم إما إلى مدنين أو صفاقس. أما المهاجرون واللاجئون العابرون من ليبيا، فعادة ما يتم جلبهم إلى مدنين «. ولقد أفاد أحد المخبرين الرئيسيين من مدنين أن هذه القرارات تُتخذ على صعيد وطني: « لم أتمكن من فهم الاستراتيجية الوطنية الكامنة وراء تركيز المهاجرين في مدنين خاصة وأنه لم يتم إطلاعنا على هذه الاستراتيجية ولأننا لسنا على دراية بالمستجدات". ولئن أقر مقدم المعلومات هذا بأن قرب مدينة مدنين من الحدود الليبية قد جعلها بديهيا موقعا لاستقبال اللاجئين والمهاجرين القادمين من ليبيا، فإنه نبه إلى أن المدينة لا تملك القدرة على استضافة اللاجئين والمهاجرين على المدى الطويل ولا القدرة على إدماجهم في المجتمع ولا القدرة على توفير فرص معيشية لهم. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا التوزع غير المتكافئ للاجئين والمهاجرين يندرج ضمن استراتيجية منسقة أو أن قرب مدنين جغرافيا من الحدود وتركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية بها هي عوامل مفسرة أكثر وجاهة.

3.4 المسارات والدوافع الرئيسية للهجرة إلى تونس

يأتي اللاجئون والمهاجرون إلى تونس عبر مسارات مختلفة، ويمرون بالعديد من الأماكن على امتداد مساراتهم. ولقد أفادت البيانات الخاصة بمركز الهجرة المختلطة أن أقل من نصف (ما نسبته 40% عددهم = 7401) اللاجئين والمهاجرين الذين يتنقلون عبر المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط والذين شاركوا في الاستبيان خلال الفترة الممتدة من أبريل/أفريل 2020 إلى فبراير/فيفري 2021 قد وصلوا إلى تونس قادمين من بلدان غرب ووسط

22 مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة.
23 ح. بوبكري (2015). الهجرة واللجوء في تونس منذ 2011: نحو أشكال جديدة للهجرة؟ المجلة الأوروبية للهجرة الدولية 31 (4/3).
24 مجلة ليدرز (2014). الليبيون المقيمون في تونس: كم عددهم؟ وكيف يعيشون؟
25 ألكاراز، إ. (2018). المهاجرون الليبيون في تونس: تحدّ رئيسي لديناميكيات الهجرة في الفضاء المغاربي. المجلة الدولية لدراسات التنمية 236 (4)، 9-31.
26 كاميلي، أ وباينتر، إ. (22 يناير/جانفي 2020). تونس: مركز الهجرة المهمل في شمال إفريقيا. شبكة أخبار الإنسانية الجديدة.
27 مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة.
28 المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2020، مارس). مساهمة المجتمع المدني في دراسة التقرير السادس لتونس بشأن تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
29 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (30 أبريل 2021). اللاجئون وطالبو اللجوء في تونس.

إفريقيا، بينما وصل ما نسبته 27% منهم إلى تونس قادمين من بلدان شرق إفريقيا وكذلك من السودان (عددهم = 1140)[30]. وتشمل مدن العبور الرئيسية على امتداد المسار الخاص ببلدان غرب إفريقيا كلا من باماكو في مالي ونيامي وأغاديس في النيجر، وذلك قبل الدخول إلى الجزائر أو ليبيا، بينما شملت مدن العبور الرئيسية على امتداد المسار الخاص ببلدان شرق إفريقيا والسودان كلا من مدينتي كسلا والخرطوم في السودان وذلك قبل الدخول إلى ليبيا ثم الوصول إلى تونس. أما بقية اللاجئين والمهاجرين المشاركين في الاستبيان والذين تقدر نسبتهم ب 33% (عددهم = 1435) فقد سافروا عن طريق الجو مباشرة إلى تونس العاصمة، وكثيرا ما كانوا يمرون عبر الدار البيضاء عندما لا تتوفر رحلات مباشرة. والملاحظ أن معظم المستجيبين الذين وصلوا بالطائرة ينحدرون من بلدان غرب إفريقيا. ومن المرجح أن ذلك عائد بالأساس إلى سياسة الدخول دون تأشيرة التي تنتهجها تونس تجاه مواطني تلك الدول. ولقد أظهر بحث سابق لمركز الهجرة المختلطة أن نسبة المشاركين في الاستبيان الذين وصلوا إلى تونس عن طريق الجو كانت أعلى في تونس الكبرى منها في المناطق الأخرى[31].

لاحظ مخبرون رئيسيون ارتفاع عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى تونس برا من الجزائر وذلك منذ انتشار جائحة كوفيد-19، معتبرين الخسائر في الدخل وعدم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية في الجزائر الدافعين الرئيسيين للتنقل باتجاه تونس. ولئن كثيرا ما اعتبرت المشاغل المتعلقة بالنزاع والأمن في ليبيا الدوافع الرئيسية لتنقل العديد من الجنسيات إلى تونس، فإن العديد من التقارير قد أفادت بأن فقدان مصادر الدخل خلال أزمة كوفيد-19 قد ساهمت أيضا في تنوع الجنسيات الوافدة إلى تونس. وفي السياق ذاته، أشار ناشط في المجتمع المدني من مدينة صفاقس إلى أنه: «منذ انتشار الجائحة، لاحظنا وفود مجموعات من الأشخاص من الغابون وبنغلاديش وسيراليون إلى البلاد. إن هذه الجنسيات لم نكن نراها من قبل في تونس».

"وصلت إلى تونس بعد مروري عبر الجزائر. ولقد استوقفتنا السلطات التونسية بعد اجتيازنا الحدود، وتم اقتيادي أنا وطفلي والعديد من المهاجرين الآخرين إلى مخيم]مأوى [في مدنين".

امرأة من مالي تبلغ من العمر 31 سنة، تمت مقابلتها في صفاقس

وصل بعض اللاجئين والمهاجرين إلى تونس بعد أن تم اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر. فبحلول النصف الثاني من سنة 2020، عادت وتيرة الرحلات البحرية عبر المسار الأوسط للبحر الأبيض المتوسط إلى الارتفاع مجددا بعد انخفاضها خلال الأشهر الأولى من الجائحة. ولقد ذكر مركز الهجرة المختلطة أن إيطاليا استقبلت خلال الربع الثالث من سنة 2020 أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الوافدين في نفس الفترة من سنة 2019. ولقد تواصل هذا المنحى التصاعدي في سنة 2021 حيث شهد الربع الثاني من هذه السنة عددا من الوافدين يبلغ ثلاثة أضعاف عدد الوافدين في نفس الفترة من سنة 2020. كما أظهرت الفترات اللاحقة أيضا ارتفاعا في عدد الوافدين. ولقد تزامن ذلك مع ازدياد التقارير عن المراكب المحطمة وعن اللاجئين والمهاجرين الذين تمكن الحرس البحري التونسي من إنقاذهم وانتشالهم[32].

"وصلت إلى صفاقس في 17 يناير/جانفي 2020. فبعد أن تم سجننا وتعذيبنا [في ليبيا]، دفعنا المال ليتم الإفراج عنا ولنتمكن من عبور البحر الأبيض المتوسط على متن قارب مطاطي. لكن ولسوء الحظ، انقلب القارب في البحر ومات عدة أشخاص كانوا على متنه ومن بينهم اثنان من إخوتي. ثم جاءت البحرية التونسية لمساعدتنا وأخذتنا إلى سيدي منصور [صفاقس] أين قامت بتسجيلنا، وأمضينا بضعة أيام هناك".

امرأة سودانية تبلغ من العمر 23 سنة، تمت مقابلتها في صفاقس

طلب من المستجيبين على الاستبيان توضيح الأسباب الكامنة وراء قرارهم مغادرة بلدان المنشأ. فجاءت الأسباب الاقتصادية على رأس القائمة حيث أشار إليها أكثر من نصف المستجيبين (54%، عدد المستجيبين = 1560، انظر الشكل 1)، بينما ذكر ما يقرب من النصف الافتقار إلى الحقوق والحريات (45%، عدد المستجيبين = 1313). وتشمل العوامل الأخرى التي تم ذكرها محدودية الحصول على الخدمات (25%، عدد المستجيبين = 724) والأسباب الشخصية/ العائلية (25%، عدد المستجيبين = 720) والعنف (غير المنزلي) (25%، عدد المستجيبين = 719)[33]. وعموما، أشار 61% من المستجيبين إلى تعدد العوامل التي تحفز عملية تنقلهم (العدد = 1761) وهو ما يؤكد أن عمليات اتخاذ القرار بشأن الهجرة هي عمليات معقدة. ولقد تم التعمق في كل من تنوع مواصفات المستجيبين على الاستبيان وتعدد دوافعهم للهجرة واختلاف نواياهم وتطلعاتهم في إطار مقابلات نوعية عديدة مع اللاجئين والمهاجرين (انظر إلى الإطار)[34].

30 يشمل ذلك المستجيبين القادمين من بلدان الشرق الأوسط والذين اعتمدوا مسارات برية في جزء من رحلتهم. وكان معظم هؤلاء من السوريين الذين سافروا جوا إلى السودان أو مصر، ثم شقوا طريقهم إلى تونس برا عبر السودان.

31 قام مركز الهجرة المختلطة بدراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة حيث نشرت هذه الدراسة في نوفمبر 2020. ولقد أفادت البيانات الخاصة بمبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة والتي تم جمعها بين شهري يناير/جانفي ومارس 2020 في تونس الكبرى أن قرابة نصف المجيبين دخلوا تونس عن طريق الجو مقارنة بالمدن الأخرى في تونس حيث وصل أكثر من نصف المجيبين باعتماد مسارات برية.

32 في التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة، تحدّث مركز الهجرة المختلطة حول عمليات المغادرة والوصول والاعتراض وعمليات الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط وذلك استنادا إلى ما أفادت به كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

33 طرح هذا السؤال في المرحلة الثانية فقط من الاستبيان الخاص بآثار جائحة كوفيد-19 لمركز الهجرة المختلطة، والذي شمل عينة أصغر مكونة من 2887 مستجيب.

34 لم يصرّح المهاجرون من جمهورية إفريقيا الوسطى بأعمارهم.

"لقد فقدت أبي وأخي أثناء فترة الصراع في بلدي. فاضطررت إلى الهجرة إلى الكاميرون رفقة والدتي. وبعد عودتنا إلى الوطن، عاد الوضع ليتدهور من جديد، فقررت المغادرة. ولقد كان أحد معارفي في تونس العاصمة وأخبرني أن تونس وجهة جيدة للطلبة ولبناء حياة جديدة. ولكنني فقدت والدتي بعد أسبوعين من حلولي بتونس العاصمة، لذلك اضطررت إلى مغادرة مقاعد الدراسة والبدء في العمل لأعيل نفسي".

رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى، تونس العاصمة

الشكل 1: ما هي الأسباب الكامنة وراء مغادرتك لبلدك الأصلي؟

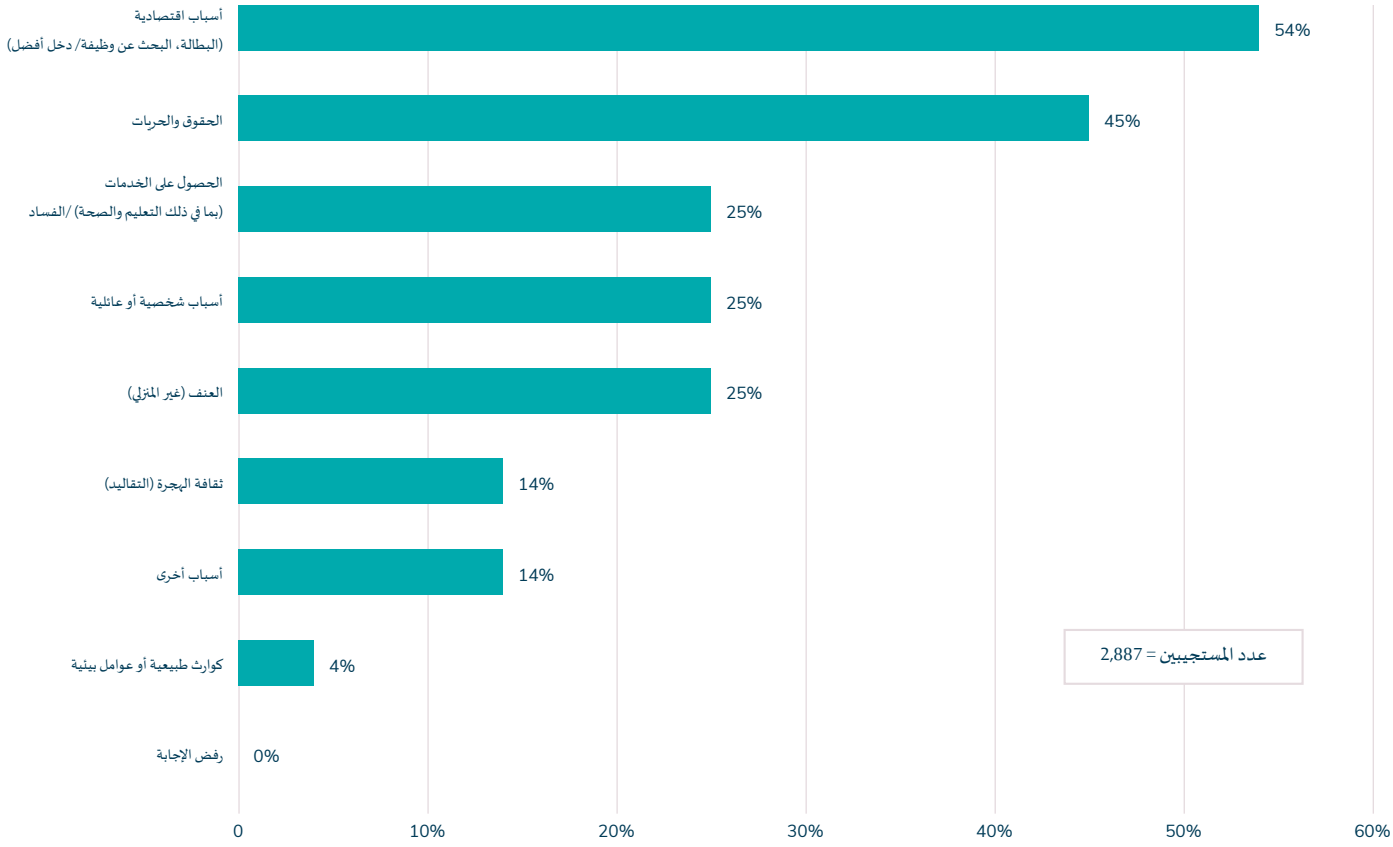

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس

«جميلة حتى بالكمامة» ، هكذا تقول هذه الكتابة على الجدران في جنوب تونس.
مدنين، تونس، 26 مايو 2020.

5. الوضع الاقتصادي للاجئين والمهاجرين في تونس

يحاول هذا القسم تحليل الوضع الاقتصادي للاجئين والمهاجرين في تونس، وينظر تحديدا في مدى توفر فرص العمل و ظروف العمل ومخاطره. ويحاول أن يتبين كذلك حجم الدخل مقارنة بتكاليف المعيشة وإمكانية وصول اللاجئين والمهاجرين إلى الخدمات المالية لإدارة الدخل وإرسال الحوالات المالية. ثم يخصص تحليلا لآثار جائحة كوفيد-19 على هذه المسائل استنادا إلى النتائج المستخلصة من البيانات التي تم تجميعها.

انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 9% تقريبا في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وتواصل هذا الانكماش خلال الأشهر الأولى من سنة 2021 نتيجة آثار الجائحة على الصناعات والخدمات الحيوية ولاسيما السياحة. إذ بلغ معدل البطالة 15% في فبراير/فيفري 2020[35]، بينما ارتفع إلى ما يقرب من 18% في الربع الأول من سنة 2021[36]. ولقد أبرزت دراسات سابقة أن الأضرار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت من نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد التونسي والتي مثلت عائقا أمام النمو المستدام على مدار العقد الماضي[37].

قدر المعهد الوطني للإحصاء في سنة 2020 أن حوالي 46% من اليد العاملة التونسية تعمل في القطاع غير الرسمي. ويعني ذلك تباعا أن مايقارب نصف العمال الموظفين محرومون من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المرتبطة بعقود العمل الرسمية[38]. ولقد كشفت أرقام سابقة أن أكثر من ثلث (39%) الأنشطة الاقتصادية غير مصرح بها لدى السلطات الضريبية والتنظيمية[39]. كما تشير التقارير إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي مرتفعة بشكل خاص في قطاع الزراعة والصيد البحري (تصل إلى 86%) وقطاع البناء والأشغال العامة (69%) وفي المشاريع التجارية الصغيرة (65%)[40]. وتجد الغالبية العظمى من اللاجئين والمهاجرين فرص عمل في القطاع غير الرسمي الذي يكون دون عقود ودون إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي وذلك نتيجة عدم تمكنهم من الحصول على تصاريح الإقامة والعمل. ولئن تعنى هذه الدراسة باللاجئين والمهاجرين فقط، فإنه حري بالذكر أن العاملين التونسيين في القطاع غير الرسمي يواجهون صعوبات مماثلة فيما يتعلق بالحصول على الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

1.5 البحث عن فرص العمل: إمكانية التحصل على عمل ومدى توفره

كشفت البيانات الكمية عن قدر لا بأس به من التباين فيما يتعلق بوصول اللاجئين والمهاجرين المستجيبين على الاستبيان إلى فرص عمل. فقد كان نصف اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان بين شهري فبراير/فيفري وأبريل/أفريل 2021 دون عمل، ولم يكونوا طلبة كذلك. بينما ذكر أكثر من ثلث المستجيبين أنهم يعملون (36%) و (4%) كانوا طلبة ويعملون في نفس الوقت.

الشكل 2: ما هي مهنتك الحالية في تونس؟

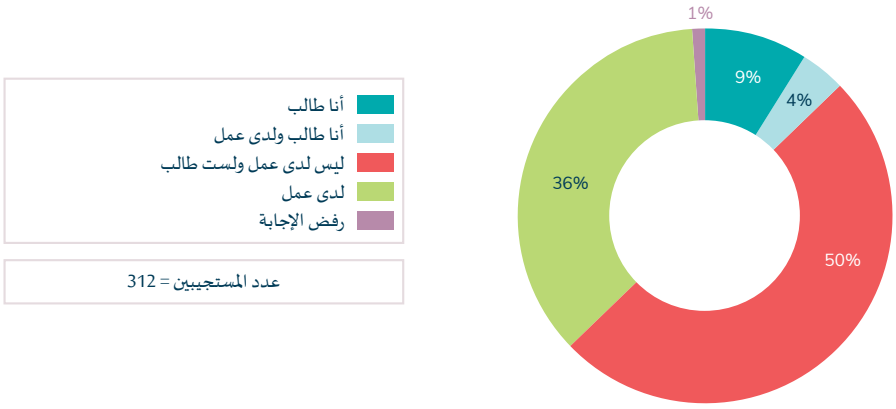

35 ر. بوعزة (فبراير 2020). النمو الاقتصادي البطيء لتونس يعجز عن خلق فرص عمل. مجلة العربي الأسبوعية The Arab Weekly.
36 رويترز (15 مايو 2021). الاقتصاد التونسي ينكمش بنسبة 3% في الربع الأول من سنة 2021.
37 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). تونس تحتاج إلى إصلاحات هيكلية جديدة لإنعاش النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
38 كابيتاليس (2020). يشغل القطاع غير الرسمي في تونس ما نسبته 46.4% من إجمالي الموظّفين.
39 المبادرة التونسية للعمل الشامل (2013). نحو الإدماج الاقتصادي: الانتقال بالعاملين في القطاع غير الرسمي في تونس إلى الاقتصاد الرسمي.
40 ح. الورداني (2020). جائحة كوفيد -19 : التحديات والفرص: حالة تونس. مركز التكامل المتوسطي.

ولقد كان معظم المستجيبين الـ 125 العاملين في أنواع مختلفة من الأعمال يعملون بدوام جزئي (60%)، بينما كانت النسبة الأقل تعمل بدوام كامل (40%). كما أفاد مخبرون رئيسيون من اللاجئين والمهاجرين أنهم كانوا أكثر عرضة للعثور على أعمال يومية أو "مشاريع قصيرة الأجل". :

> نعم، أنا أعمل ليومين أو ثلاثة في الأسبوع ولكن دون أن يكون لدي عمل ثابت. وفي الوقت الحالي، أعمل بستانيا يوما في مونفلوري ويوما آخر في العوينة. لقد عملت سابقا في مزرعة في برج يوسف حيث كنت أعتني بالأغنام، وعملت أيضا في قاعة أفراح ومناسبات حيث كنت أقوم بأعمال الصيانة. وعملت كذلك في مصنع لتوريد المواد الزراعية. لذا، نعم، أجد عملا في بعض الأحيان، ولكن يكون ذلك دائما باتفاق شفهي لا بعقد. وهذا هو الحال بالنسبة إلى جميع أشقائي من جنوب الصحراء الكبرى".
>
> **رجل من ساحل العاج يبلغ من العمر 32 سنة، تمت مقابلته في تونس العاصمة**

وأفاد المستجيبون بأنهم قد تمكنوا بشكل عام من العثور على عمل في ظرف وجيز نسبيا. إذ ذكر 64% (عدد المستجيبين = 80) ممن أفادوا بأن لديهم عملا أنهم وجدوا عملا بعد أقل من شهرين من وصولهم إلى تونس، بينما أشار ما نسبته 10% إلى أن الأمر قد تطلب ما بين شهرين وثلاثة أشهر من وصولهم (عدد المستجيبين = 12) حتى يجدوا عملا، في حين ذكر ما نسبته 26% منهم أنهم وجدوا عملا بعد أكثر من ثلاثة أشهر من وصولهم إلى تونس (عدد المستجيبين = 32). وفي هذا الإطار، أشار رجل من ساحل العاج مقيم بصفاقس إلى أنه: "لا يوجد أي تأخير في الحصول على عمل. إذ مع القليل من الحظ، يمكنك أن تجد عملا في نفس يوم وصولك إلى تونس. ولكن يمكنك قضاء شهر في بعض الأحيان دون العثور على أي عمل".

قام اللاجئون والمهاجرون بإيجاد فرص عمل عبر قنوات مختلفة، ويشمل ذلك مجموعة «سوق إفريقيا» الموجودة على منصات التواصل الاجتماعي (37%، عدد المستجيبين = 46) والشبكات الوطنية المشتركة (26%، عدد المستجيبين = 32) والمهربين (11%، عدد المستجيبين = 13). ولقد بين بحث سابق لمركز الهجرة المختلطة أن مجموعة "سوق إفريقيا" تعتبر مركزا محوريا للعثور على فرصة عمل. ولقد أفاد المشاركون في الاستبيان أن بعض اللاجئين والمهاجرين يعملون كوسطاء أو سماسرة بين أرباب العمل والعمال، ويتقاضون رسوما لتحديد المرشحين المناسبين للأعمال المطلوبة. وعلى هذا الأساس، تعد المعلومات التي يتم مشاركتها على المجموعة مصدرا قيما للدخل[41].

ولقد كان جميع الأشخاص الذين أفادوا بأنهم قد تمكنوا من العثور على فرص عمل عبر المهربين (عدد المستجيبين = 13) يقيمون في تونس الكبرى، وكانوا ينحدرون جميعا من دول غرب أو وسط إفريقيا الناطقة بالفرنسية، ويشمل ذلك الكاميرون وساحل العاج. وأشار بعض المهاجرين إلى أنهم قد تمكنوا من الحصول على فرص عملهم الأولى عن طريق جهات الاتصال القائمة، وكان ذلك أحيانا قبل مغادرة بلدهم الأصلي. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الأشخاص الذين سافروا من بلدهم الأصلي إلى تونس مباشرة بالطائرة. ولقد أفاد الأشخاص الذين اعتمدوا على المهربين والوسطاء التابعين لهم في بلد المنشأ أن فرص العمل هذه لم تأت مجانا، إذ يبقى اللاجئون والمهاجرون مثقلين بالديون خلال الفترة الأولى لإقامتهم في تونس حيث يأخذ الوسطاء أجورهم لعدة أشهر أو يجبرونهم على المشاركة في أنشطة وأعمال أخرى لسداد ديونهم. ولقد ذكرت امرأة من ساحل العاج تبلغ من العمر 33 سنة وتقيم في تونس العاصمة أن الوسطاء عرضوا عليها المجيء إلى تونس للعمل مقابل إحضار بضائع من ساحل العاج حتى يتسنى بيعها للزبائن في تونس.
ويبدو أن إمكانية الوصول إلى سوق العمل أو النجاح فيه يتباين حسب المكان في تونس وحسب بلد المنشأ والجنس. إذ كشفت البيانات عن ارتفاع معدلات البطالة بشكل خاص في صفوف المستجيبين من كل من صفاقس (80%، 56/45) ومدنين (66%، 73/48)، بينما ذكر 36% فقط من المستجيبين من تونس الكبرى أنهم عاطلون عن العمل حاليا (152/54). ولقد ذكر المستجيبون المقيمون في مدنين أنهم كثيرا ما يضطرون للذهاب إلى مدينة جرجيس المجاورة للبحث عن فرص عمل.

> "ليس من السهل العثور على عمل هنا ... فأكثر من 90% من المهاجرين هنا يذهبون إلى جرجيس كل يوم بحثا عن عمل ما في أرجاء المدينة. إذ يتعين عليك أن تذهب إلى مواقع البناء أو تجلس في المقهى مرتديا ملابس العمل ومنتظرا اقتراب أحدهم منك ليطلب منك ما إذا كنت تريد العمل. علما وأنه من الوارد جدا أن تعود خالي الوفاض ".
>
> **رجل إريتري يبلغ من العمر 39 سنة، تمت مقابلته في مدنين**

تشير البيانات إلى وجود تباين في إمكانية الوصول إلى فرص عمل بين المستجيبين المنحدرين من البلدان الناطقة بالفرنسية[42] ونظرائهم المنحدرين من البلدان غير الناطقة بالفرنسية. فبينما كان لدى 59% من المستجيبين الناطقين بالفرنسية (157/93) عمل أثناء إجراء المقابلات، كانت نسبة المستجيبين غير الناطقين بالفرنسية والذين لديهم عمل هي 21% فقط (155/32). إضافة إلى ذلك، فقد كان عدد الذين لا عمل لديهم ولم يكونوا طلبة في الوقت نفسه أكبر بكثير في صفوف المستجيبين غير الناطقين بالفرنسية منه لدى المستجيبين الناطقين بالفرنسية: 77% (155/119) مقابل 23% (157/36). ولقد أفاد المهاجرون القادمون من شرق إفريقيا بالتحديد أنهم يواجهون صعوبات في العثور على فرص عمل في تونس مما يجعلهم الفئة الأكثر تفكيرا في العودة إلى ليبيا أو مواصلة الرحلة.

41 مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة.

42 تشمل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ما يلي: بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، حزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو برازافيل، جيبوتي، الغابون، غينيا، مدغشقر، مالي، موريتانيا والنيجر ورواندا والسنغال وسيشل توغو.

ولقد أشار اثنان من المخبرين الرئيسيين إلى أن المهاجرين وطالبي اللجوء من السودان كانوا على الأرجح الأشخاص الأقل عرضة للعقبات أثناء بحثهم عن عمل نظرا لأوجه التشابه الثقافي واللغوي التي تجمعهم بالتونسيين. ومن المرجح عموما أن يعثر الأشخاص الذين يجيدون التحدث باللغة العربية بطلاقة فرص عمل أكثر استدامة مقارنة بغيرهم. ورغم ذلك، فقد ذكر 37 من أصل 48 سودانيا مشاركا في الاستبيان في الفترة الممتدة بين مارس وأبريل/ أفريل 2021 أنهم لا يعملون وليسوا طلبة كذلك. ويمكن أن يكون هذا التناقض الظاهري بين البيانات النوعية والبيانات الخاصة باستبيان مركز الهجرة المختلطة راجعا إلى الحجم الصغير للعينة أو راجعا إلى أن اللاجئين والمهاجرين الآخرين يعتبرون السودانيين أكثر حظا مما هم عليه في الواقع. وينبغي عموما إجراء المزيد من الأبحاث لدراسة هذا التمييز القائم على اللغة والثقافة وتبين آثاره. ولقد شدد رجل إثيوبي تمت مقابلته في مدنين ويبلغ من العمر 21 سنة على أهمية القدرة على التحدث باللغة العربية، قائلا: "لقد باشرت عملي بعد شهر من وصولي إلى تونس. إذ ذهبت إلى محل لبيع الخمور لشراء بعض المشروبات، وسألت المالك عما إذا كان في حاجة إلى عمال. ثم سألني بعض الأسئلة ليختبر ما إذا كان بإمكاني التحدث جيدا باللغة العربية، ولقد منحني فرصة إثبات أنني أستطيع أداء عملي على أحسن وجه. وها أنا الآن [بعد انقضاء سنة واحدة] لا أزال أعمل معه".

شغلت نصف النساء المشاركات في الاستبيان وظائف (العدد = 49) مقارنة بـ36% من الرجال المشاركين في الاستبيان (العدد = 76). ونلاحظ اختلافا في نوع العمل حسب نوع الجنس. إذ غالبا ما تمارس النساء الأعمال المنزلية (التنظيف) أو أعمالا ضمن قطاع الخدمات (المطاعم والمقاهي بالأساس)، بينما يعمل الرجال في معظم الأحيان في قطاعات البناء والزراعة والصناعة. ورغم أن نسبة النساء العاملات أكثر من الرجال، إلا أنهنّ شددن على الخيارات المحدودة المتاحة لهن فيما يتعلق بنوع العمل مقارنة بالرجال خاصة وأن أكثر من 50 % من النساء العاملات المشاركات في الاستبيان يعملن في مجال الأعمال المنزلية أي في تنظيف المنازل والمكاتب بالدرجة الأولى وفي دور الحضانة بدرجة أقل. ولقد أشار مخبرون رئيسيون إلى أنه يصعب على النساء العثور على عمل في جنوب تونس وخاصة في مدنين وجرجيس لأن غالبية فرص العمل في قطاع البناء. ولقد أفاد اثنان من المخبرين الرئيسيين في مدنين أن النساء كان بمقدورهن في السابق العثور على عمل في قطاع الخدمات وخاصة في السياحة، ولكن أزمة فيروس كورونا المستجد أعاقت التوظيف بشكل كبير في هذا القطاع. وأظهرت البيانات الخاصة بمركز الهجرة المختلطة أن 14 امرأة من أصل 16 امرأة مشاركة في الاستبيان في مدنين هنّ دون عمل ولسن من الطالبات.

الشكل 3: إلى أي قطاع ينتمي عملك الرئيسي الحالي؟

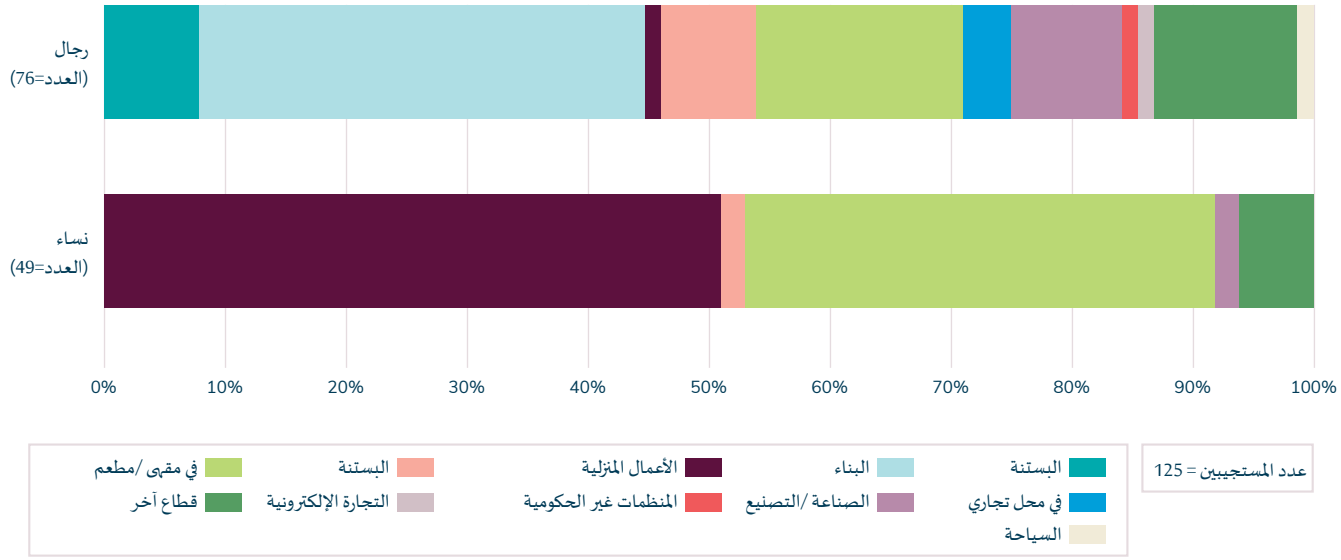

"من الصعب للغاية العثور على فرص عمل هنا. لقد جئنا بصفتنا 267 لاجئا إريتريا من ليبيا إلى مأوى اللاجئين بمدنين. ولم يجد سوى شخصين اثنين فقط من بيننا عملا في القطاع الرسمي. وهو ما دفع معظم الذين لم يتمكنوا من إيجاد فرص عمل إلى العودة إلى ليبيا أين حاولوا ركوب القوارب نحو أوروبا. إنه لأمر محزن ومحبط للغاية أن تكون لمدة عامين ونصف في تونس دون أي فرصة عمل أو تعليم. وهذا هو حال اللاجئين القادمين من شرق إفريقيا على وجه الخصوص. إذ إننا بحاجة إلى الحد الأدنى من الخبرة والقدرات حتى نتمكن من العيش في هذا البلد بصفتنا لاجئين أو طالبي لجوء".

رجل إريتري يبلغ من العمر 26 سنة، تمت مقابلته في تونس العاصمة

وأشار اللاجئون والمهاجرون إلى أنه من السهل العثور على عمل غير نظامي في بعض القطاعات التي لا يحبذها التونسيون. وفي هذا السياق، قال رجل من إفريقيا الوسطى أثناء مقابلته في تونس العاصمة: "من السهل نسبيا العثور على عمل في القطاع غير الرسمي وتحديدا في مواقع البناء وفي بعض مراكز الاتصال التي توظفك دون عقد، والتي لا يعمل التونسيون بها، بل إنهم لا يريدون العمل بها. ولكن من الصعب العثور على فرص عمل أفضل لتدهور الوضع الاقتصادي. إذ لا وجود لمستقبل حقيقي هنا". وفي الوقت نفسه، أكد هذا الرجل على أهمية عقد علاقات صداقة مع تونسيين يعملون في مهن جيدة أو يحتلون مناصب مرموقة لأن هذه العلاقات يمكنها أن تفتح آفاقا كبيرة أمام المهاجرين واللاجئين: "لقد كان لدي صديق ناشط في منظمة روتاري[43] والتي بفضلها تمكنت من العثور على عملي الحالي حيث اضطلعتْ بدور الوسيط لفائدتي لدى الشركة. وقد كان هذا الصديق زميلي في الدراسة، وهكذا، تعرّفت على منظمة روتاري".

ذكر المخبرون الرئيسيون من اللاجئين والمهاجرين أن عدم وجود تشريعات خاصة بالأطر القانونية لعمل اللاجئين يعني أنه لا يمكنهم قانونيا الوصول إلى سوق العمل التونسي لأن جميع أرباب العمل يطلبون من اللاجئ أن يكون حاملا لجواز سفر بلده حتى يحصل على عمل، وذلك على الرغم من أن اللاجئين يمكنهم الوصول إلى سوق العمل التونسي عمليا بطرق غير مشروعة. وفي هذا السياق، أفاد رجل إريتري يبلغ من العمر 26 سنة وتمت مقابلته في تونس العاصمة بما يلي فيما يتعلق بصعوبة الحصول على عمل: "أنا عاطل عن العمل الآن، وهذا ليس خياري. إذ لا أزال أبحث عن فرص عمل إلى اليوم، ولكن دون جدوى. إن الوصول إلى مواطن العمل صعب للغاية في تونس. لقد طُلب مني عدة مرات تقديم جواز السفر حتى يتم قبولي في العمل".

وغالبا ما يمنع بعض اللاجئون وطالبو اللجوء من الحصول على عمل رسمي في ظل عدم وجود قانون وطني للجوء يضمن حقهم في الوصول إلى سوق العمل، وفي ظل عدم تمكنهم في كثير من الأحيان من الوصول إلى عدة وثائق مثل جواز السفر. وتعمل الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS) بصفتها شريكا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كوسيط بين أرباب العمل واللاجئين وطالبي اللجوء، حيث توفر فرصا للعمل في القطاع الرسمي بعقود وشروط قانونية مماثلة لتلك الخاصة بالموظفين التونسيين في العديد من القطاعات، والتي تشمل التصنيع والصناعات الثقيلة والخدمات مع محاولة مطابقة مجموعة المهارات مع الوظائف المتاحة.

2.5 ظروف العمل ومخاطره

تُظهر البيانات الخاصة بمركز الهجرة المختلطة والتي تم جمعها بين شهري مارس وأبريل/أفريل 2021، أن الغالبية العظمى للمستجيبين الذين لديهم عمل يعملون بعقود عمل شفهية (88%، عدد المستجيبين = 110)، بينما كان لدى سبعة أشخاص فقط عقد عمل كتابي. ويضع ذلك العديد من اللاجئين والمهاجرين في أوضاع عمل هشة وغير مستقرة، رغم كونه يستجيب إلى الطلبات في القطاع غير الرسمي ويساهم في مرونة سوق العمل التونسي. لم يعرف العدد القليل من المخبرين الرئيسيين من اللاجئين والمهاجرين العاملين بموجب عقد عمل كتابي ما إذا كانت عقودهم تلك ملزمة قانونا ومرخصا بها من السلطات التونسية لاسيما وأنهم لا يملكون بطاقة إقامة على النحو المنصوص عليه في التشريع التونسي. وهو الأمر الذي قد يجعل من عملهم غير نظامي ويحول دون حصولهم على التأمين والخدمات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ذكر رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى يعمل في مركز اتصال بتونس العاصمة بموجب عقد كتابي ما يلي: "لم يرد على العقد سوى الأجر القار وعدد ساعات العمل فقط. ولقد كان من المزمع أن نتسلم وثائق خاصة بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولكننا لم نتسلمها إلى حد الآن. لست متأكدا من الإجراءات الخاصة بالانخراط في هذا الصندوق بالتفصيل ولا من الفوائد التي سنجنيها".

وتعمل الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي كوسيط بين اللاجئين وأرباب العمل لضمان حصولهم على عقود وأجور منصفة ولتوفير ظروف عمل مناسبة ترتقي إلى المعايير الوطنية. ولقد أشارت السلطات التونسية إلى أنه يمكن التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل بالنسبة إلى طالبي اللجوء من جنسيات معينة[44]. إذ من البين أن اللاجئين وطالبي اللجوء لا يحظون بحماية كافية بموجب القانون التونسي. فمن دون المساعدات المقدمة من الأطراف المعنية، من المرجح أن يتم استقطاب اللاجئين والمهاجرين للعمل في القطاع غير الرسمي مما يعني احتمالية تعرضهم إلى عدة مخاطر لكونهم مهاجرين غير نظاميين.

ولقد أفاد ما يقدر بـ35% من المستجيبين الذين كانوا يعملون أنهم غير راضين عن ظروف عملهم الحالية، بينما ذكر ما نسبته 39% من المستجيبين أنهم ليسوا راضين ولا غير راضين. ولقد كان أكثر من ربع المستجيبين إما راضين أو راضين تماما عن ظروف عملهم الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف هذه البيانات بمزيد من التفصيل حسب الجنس والمكان وبلد المنشأ وقطاع العمل لم يقدم أي رؤى واضحة عن سبب رضا المستجيبين أو عدم رضاهم عن ظروف عملهم الحالية. ومع ذلك، فقد أفاد 25 من أصل 57 مجيبا كانوا لاجئين أو طالبي لجوء أثناء إجراء الاستبيان بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما، بينما أفاد 18 بأنهم لا راضين ولا غير راضين. ومن ناحية أخرى، فإنه من بين 36 مجيبا ذكروا بأن تصاريح إقامتهم لم تعد سارية المفعول أو انتهت صلاحيتها، أفاد 24 منهم بأنهم لا راضين ولا غير راضين، بينما أفاد 9 منهم بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما. وعلى الرغم من محدودية هذه العينة الفرعية، فإن هذه البيانات قد تشير إلى أن طبيعة وضعهم كمهاجرين تؤثر على نظرة المستجيبين إلى ظروف عملهم، مما يوحي بأن التوقعات هي التي تحدد درجة الرضا من عدمه، وهو ما يتفق مع التحليل الوارد في القسم 3 الخاص بسياسة الهجرة في تونس.

43 المنظمة الدولية روتاري هي منظمة دولية للخدمات تعمل على توثيق الصلات بين القيادات في مجال الأعمال التجارية والقيادات المهنية للتشجيع على النوايا الحسنة ودعم السلام وتقديم الخدمات الإنسانية.

44 وفقا للجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي، فإن طالبي اللجوء من العراق وفلسطين وسوريا واليمن ليسوا في حاجة إلى الانتظار حتى يتم منحهم وضع اللجوء للوصول إلى سوق العمل التونسي بشكل قانوني.

الشكل 4: ما هي درجة رضاك على ظروف عملك الحالي؟

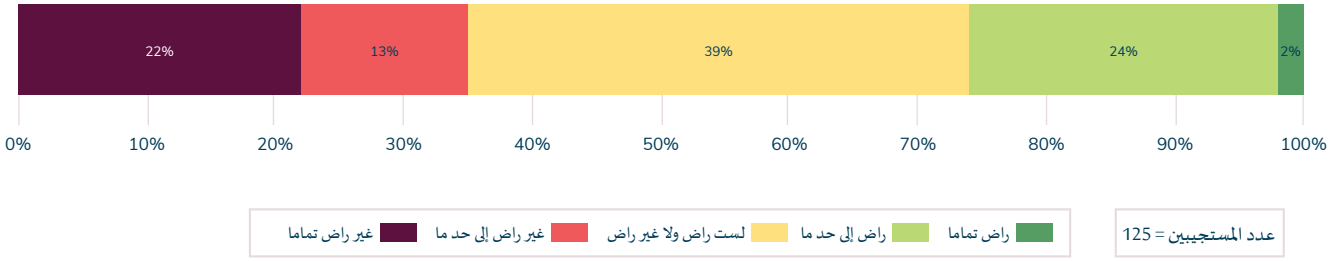

أشار المخبرون الرئيسيون إلى تعرض اللاجئين والمهاجرين العاملين دون عقد إلى الاستغلال على نطاق واسع. وذكر العديد منهم بأن أرباب العمل يستفيدون من هشاشة وضع اللاجئين والمهاجرين ومن سبل عيشهم غير المستقرة ومن غياب الأطر القانونية المنظمة لعملهم. وشملت المخاطر الرئيسية في مكان العمل التي تم الإبلاغ عنها كلا من العنف اللفظي (46%، عدد المستجيبين = 45) وعدم قيام أرباب العمل بصرف الأجور في الوقت المحدد (38%، عدد المستجيبين = 37) وانعدام الأمان الوظيفي (26%، عدد المستجيبين = 32).

ولقد تمت الإفادة بأن العنف اللفظي يمثل خطرا يواجهه الأشخاص الذين يعملون في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وفي هذ الإطار، ذكرت امرأة من جزر القمر تبلغ من العمر 25 سنة وتدرس في تونس العاصمة ما يلي: "لقد تعرضت خلال فترة التدريب الداخلي [في الفنادق] إلى مثل هذه الحالات من التمييز العنصري. فقد رفض بعض الزبائن أن يرافقهم «شخص أسود البشرة». إن الأمر راجع إلى العقليات المنغلقة والرافضة للانفتاح على الأخر، ويبدو أنه من المستحيل أن يندمج السود في يوم من الأيام بسهولة وهدوء في المجتمعات المحلية الأخرى". أما فيما يتعلق بالتواصل في مكان العمل، فقد أفاد البعض بأن لديهم تجارب جيدة، بينما ذكر آخرون أنهم يشعرون بكونهم مستبعدين من التفاعل مع زملائهم التونسيين. وفي هذا الصدد، قال رجل من إفريقيا الوسطى أثناء مقابلته في تونس العاصمة: "هناك مخاطر أقل في وظيفتي الحالية لأن لدي عقد عمل كتابي. وأنا على علاقة جيدة بالمشرفين، وأرى أن صوت جميع الموظفين مسموع وأن مطالبهم عادة ما تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الشركة. أعتبر أن بيئة العمل هنا ممتازة". ولكن، وفي الطرف المقابل، ذكرت امرأة بوروندية تبلغ من العمر 49 سنة أثناء مقابلتها في تونس العاصمة ما يلي: "كثيرا ما يتحدث زملائي التونسيون باللغة العربية دون أن يترجموا أقوالهم. وهذا أمر مزعج وغير مهني. كما أنهم يتخذون بعض القرارات ويعقدون اجتماعات مصغرة دون إشراكي لأنهم يعتقدون أنه من الأسهل التحدث باللغة العربية فقط".

وبصرف النظر عن عدم تلقي الأجور في الوقت المحدد، أفادت نسبة كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تمت مقابلتهم بأنهم لم يتلقوا رواتبهم أو تلقوا مبالغ مالية أقل مما تم الاتفاق عليه مبدئيا في العديد من المناسبات. ويبدو أن هذا الخطر يشمل جميع الأعمال غير الرسمية في كافة القطاعات. إذ لم ير المستجيبون في كثير من الأحيان من خيار آخر سوى ترك وظائفهم دون الحصول على أجر، لشعورهم بالعجز عن المطالبة بحقوقهم وتقديم شكوى إلى الشرطة بحكم طبيعة عملهم في القطاع غير الرسمي وبالنظر إلى هشاشة وضعهم داخل البلد. ولقد ذكر المخبرون الرئيسيون أن من التداعيات الأخرى لعدم تمتع العمال اللاجئين والمهاجرين بالحماية بموجب القانون هي حصولهم في كثير من الأحيان على مرتبات أقل من نظرائهم التونسيين الذين يقومون بأدوار مماثلة. ولقد أفاد العديد من اللاجئين والمهاجرين بأنهم كثيرا ما يعملون لساعات أطول أو يحصلون على فترات استراحة أقصر من زملائهم التونسيين، كما ذكروا أيضا أنهم يضطرون للقيام بمهام إضافية في عدة مناسبات.

ويزداد الشعور بانعدام الأمان الوظيفي نتيجة فرص العمل قصيرة الأجل الشائعة في القطاع غير الرسمي، حيث يعيش اللاجئون والمهاجرون فترات بطالة متفاوتة الطول. كما يرتفع خطر التعرض للطرد من العمل بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون دون عقد.

> "لا أخشى إلا على سلامتي. فقد تعرضت لموقف أخبرني فيه صاحب العمل أنه لن يدفع لي أجرا لأنه غير راض عن عملي رغم أنني قمت بكل ما طلبه مني، وهو ما اضطرّني للدخول في شجار معه. وبحكم أنه رجل، فإن فرصي معدومة في مقاومته، ولذلك قرّرت المغادرة ... يمكنني جني الأموال مرة أخرى في المستقبل إذا بقيت على قيد الحياة، ولكن إن تعكّرت صحّتي أو حدث ماهو أسوأ من ذلك، فسينتهي كل شيء بالنسبة لي".
> **امرأة نيجيرية، تمت مقابلتها في مدنين**

أشار المخبرون الرئيسيون إلى أن الظروف الخطيرة في مكان العمل تثير جملة من المخاوف ولاسيما بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين العاملين في قطاع البناء. ففي صورة تعرضهم إلى حادث، سيكون هؤلاء الأشخاص مضطرين إلى الحصول على الخدمات الطبية وسداد تكاليفها بأنفسهم في ظل عدم إمكانية الوصول إلى خدمات الضمان الاجتماعي. ولقد تمت الإفادة كذلك بأن معدات الحماية الشخصية الأساسية للوقاية من فيروس كورونا غالبا ما تكون غير متوفرة في مكان العمل، إذ يتوقع من العامل أن يوفرها بنفسه. وفي هذا الإطار، ذكر رجل من إفريقيا الوسطى أثناء مقابلته في تونس العاصمة ما يلي: "قبل وظيفتي هذه، كنت أعمل في مجال البناء حيث تعرضت لحادث أثناء العمل. فقد أصابني شيء ما على رأسي وفقدت الوعي لمدة ساعتين. لم يتكفل صاحب العمل ولو بقسط يسير من مصاريف العلاج، إذ اضطررت إلى تحملها بمفردي".

الشكل 5: ما هي درجة رضاك على ظروف عملك الحالي؟

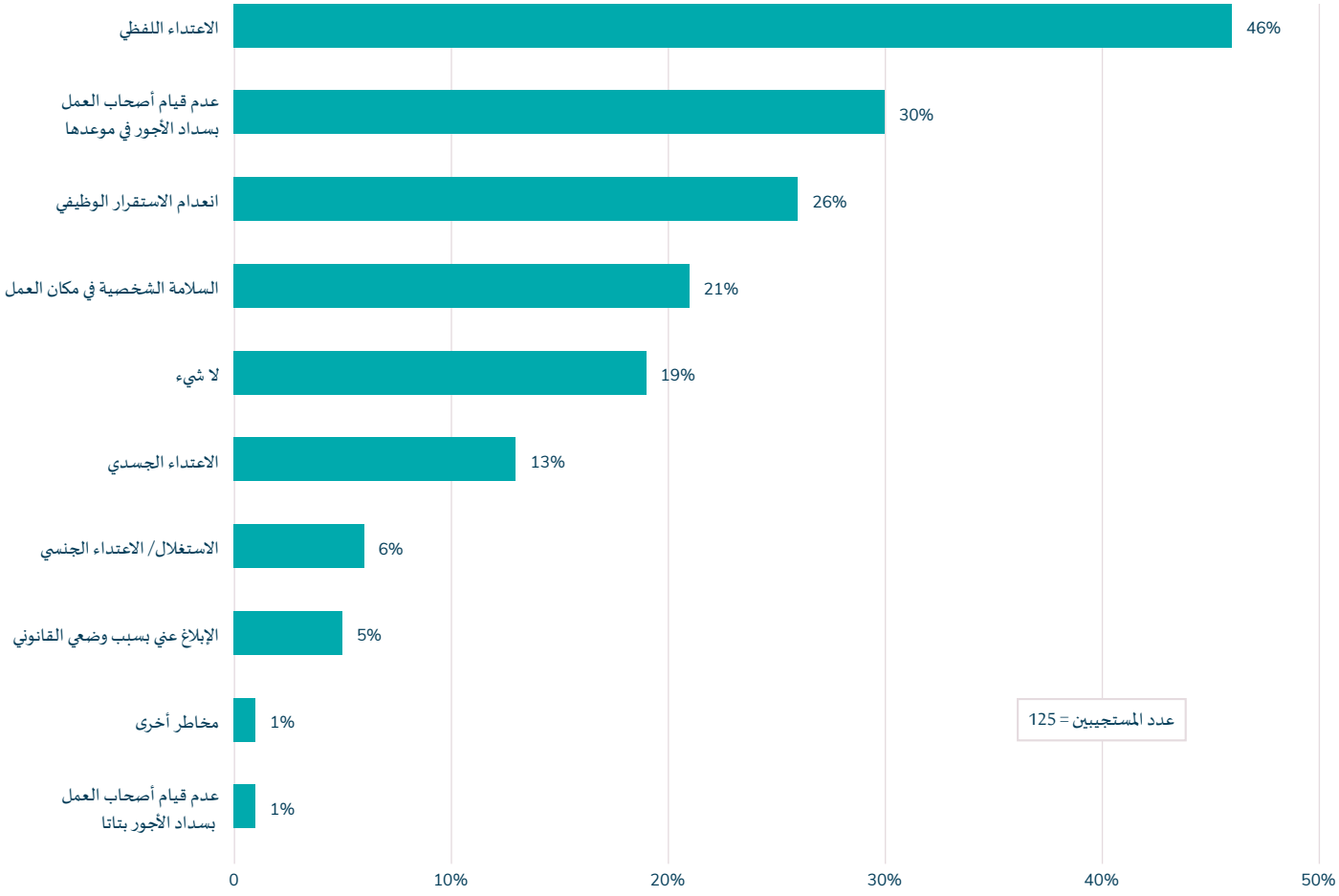

3.5 حجم الدخل مقارنة بتكاليف المعيشة

تباينت المرتبات الشهرية التي أبلغ عنها اللاجئون والمهاجرون المشاركون في الاستبيان حسب نوع العمل. فقد نال الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي رواتب تتراوح ما بين 100 و800 دينار تونسي شهريا (من 35 إلى 295 دولارا أمريكيا)، بينما نال الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل رواتب تتراوح ما بين 300 و1000 دينار تونسي شهريا (من 110 دولارا أمريكيا إلى 365 دولارا أمريكيا). وكان لدى غالبية المشاركين في الاستبيان (62%، العدد= 78) رواتب تتراوح ما بين 401 و600 دينار تونسي شهريا (أي ما بين 145 دولارا أمريكيا و220 دولارا أمريكيا). وكان المتوسط الأعلى للراتب الشهري من نصيب الأشخاص العاملين في المتاجر (550 دينارا تونسيا أو ما يعادل 200 دولار أمريكي) ثم الأشخاص العاملين في التصنيع والصناعة (525 دينارا تونسيا أو ما يعادل 191 دولارا أمريكيا)، بينما كان المتوسط الأدنى للراتب الشهري من نصيب العاملين في الزراعة (283 دينارا تونسيا أو ما يعادل 103 دولارا أمريكيا)[45]. ولقد نال معظم المستجيبين رواتب تزيد عن 366 دينارا تونسيا أي الأجر الأدنى المضمون شهريا أثناء عملهم بدوام كامل (40 ساعة في الأسبوع). ومع ذلك، فإنه يتعين علينا قراءة هذه النتيجة بحذر لأن العديد من المستجيبين عن الاستبيان قد جاؤوا من مناطق حضرية ذات تكاليف معيشة مرتفعة نسبيا. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن غالبية المشاركين في الاستبيان قد عقدوا اتفاقات شفهية مع أرباب العمل أكثر من إبرامهم لعقود كتابية. ولذلك، فإنه لا وجود لما يضمن أن يتم دفع الرواتب المبلغ عنها دائما في الوقت المحدد، هذا إن تم دفعها أصلا. كما أنه لا وجود لما يضمن الحصول على الرعاية الاجتماعية أو الامتيازات الأخرى. علاوة على ذلك، فإن أقلية فقط من المشاركين في الاستبيان هي من كانت تعمل بدوام كامل، بينما كانت الأغلبية تعمل بدوام جزئي أي أنها كانت تحصل على جزء فقط من الراتب الشهري المخصص للعمل بدوام كامل.

تظهر بيانات مركز الهجرة المختلطة كذلك وجود تباينات في الرواتب حسب الموقع الجغرافي. فمن بين المستجيبين العاملين بدوام كامل (عدد المستجيبين = 50)، لوحظ أن متوسط الراتب الشهري الأعلى كان في تونس الكبرى، وخاصة بن عروس (عدد المستجيبين = 3، متوسط الراتب الشهري 783 دينارا تونسيا أو ما يعادل 287 دولارا أمريكيا) ثم أريانة (عدد المستجيبين = 8، متوسط الراتب الشهري 638 دينارا تونسيا أو ما يعادل 234 دولارا أمريكيا)[46]،

45 تم حساب متوسط الرواتب بالاعتماد على نقطة الوسط في كل شريحة من فئات الدخل.

46 غالبا ما يتم تقديم ولايات تونس وبن عروس وأريانة ومنوبة معا في هذه الدراسة تحت مسمى تونس الكبرى تيسيرا للقراءة والمقارنة. بيد أنه وفي هذه الحالة تحديدا، تظهر النتائج وجود تباينات ملحوظة في الرواتب بين المناطق المختلفة في العاصمة. ولذا يتم عرض كل منطقة على حدة في الشكل 7.

بينما تم تسجيل متوسط الراتب الشهري الأدنى في سوسة (عدد المستجيبين = 11، متوسط الراتب الشهري 477 دينارا تونسيا أو ما يعادل 175 دولارا أمريكيا). ولقد بلغ متوسط الراتب الشهري للعمل المنزلي 550 دينارا تونسيا أ ما يعادل 202 دولارا أمريكيا في كل من بن عروس وأريانة و475 دينارا تونسيا أو ما يعادل 174 دولارا أمريكيا في سوسة. ولقد تبين من إفادات المستجيبين العاملين في المقاهي أو المطاعم أنهم يحصلون على متوسط راتب شهري يقدر بـ650 دينارا تونسيا أو ما يعادل 238 دولارا أمريكيا في كل من صفاقس ومدنين و450 دينارا تونسيا أو ما يعادل 165 دولارا أمريكيا في سوسة. إلى جانب ذلك، فقد حصل العاملون في قطاع التصنيع والصناعة على متوسط راتب شهري قدره 750 دينارا أو ما يعادل 275 دولارا أمريكيا في بن عروس وأريانة و550 دينارا أو ما يعادل 202 دولارا أمريكيا في صفاقس. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التعامل مع هذه الأرقام بحذر نظرا للحجم الصغير للعينة المشاركة في الاستبيان.

الشكل 6: كم تكسب شهريا في عملك؟

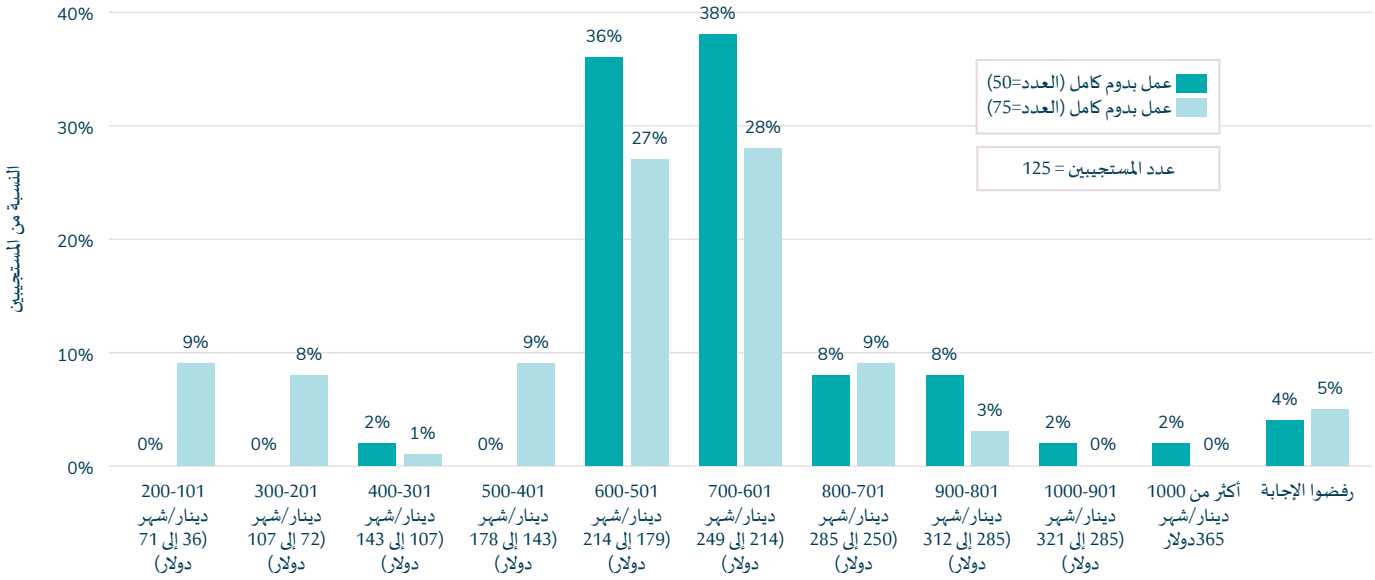

الشكل 7: متوسط الراتب الشهري للعمل بدوام كامل حسب المكان

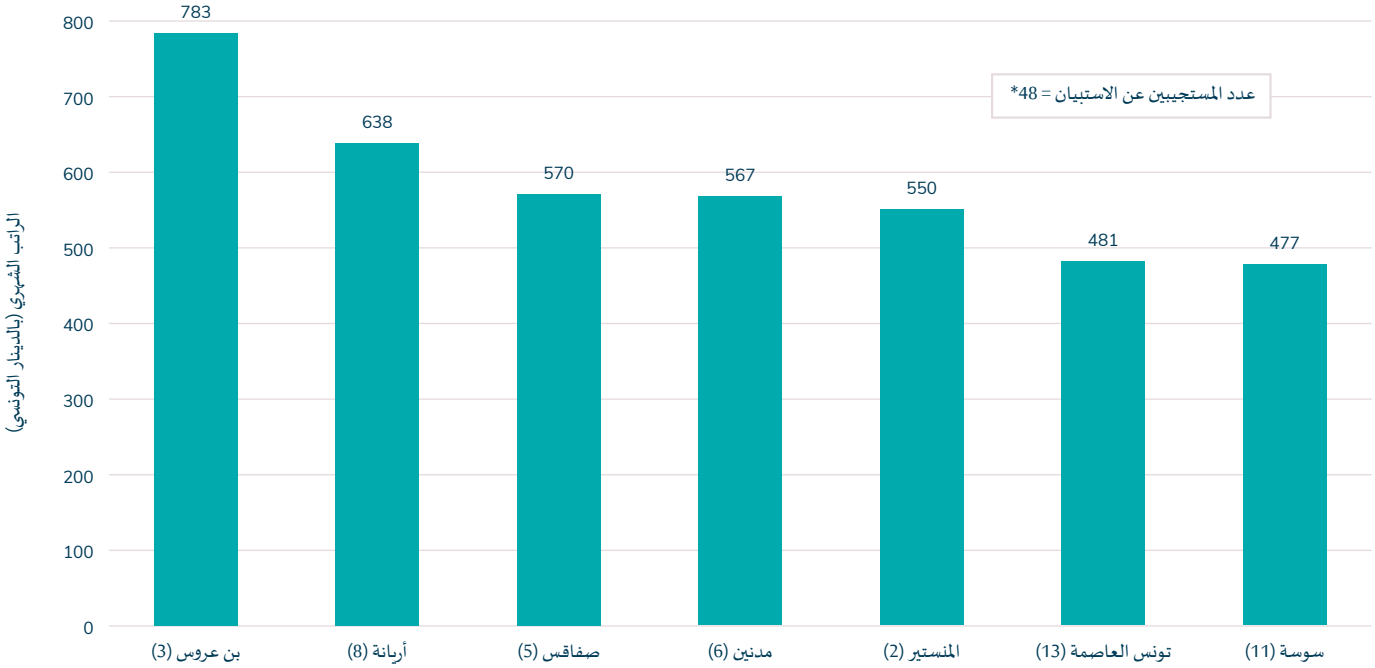

*رفض اثنان من المستجيبين العاملين بدوام كامل الإفصاح عن الراتب الشهري.

لاحظ اللاجئون والمهاجرون الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أن دخلهم لا يكفي عادة لتغطية النفقات الشهرية للمعيشة الأساسية. وعلى هذا الأساس، كان السكن المشترك مع عدة أشخاص للتوفير في سعر الإيجار إحدى آليات التعامل مع هذا الوضع والتي تكرر ذكرها من قبل اللاجئين

والمهاجرين. ولقد أشار بحث سابق لمركز الهجرة المختلطة إلى أن بعض اللاجئين والمهاجرين من ذوي الدخل المحدود الذين يقيمون بتونس الكبرى[47] قد اختاروا ترتيبات إيجار أقل تكلفة في الأحياء الأقل أمانا. ولقد أفاد بعض اللاجئين والمهاجرين بأنهم قد اعتمدوا سابقا أو يعتمدون حاليا على التبرعات أو القروض التي يمنحها إياهم أشخاص من أبناء جاليتهم المقيمة في تونس لسداد النفقات.

وفي السياق ذاته، أشار الطلبة المقيمون في تونس الكبرى أو صفاقس إلى أنهم غير قادرين على تحمل تكاليف احتياجاتهم الأساسية، وهو ما اضطرهم في كثير من الأحيان إلى العمل في القطاع غير الرسمي خاصة وأن المنح أو الدعم المالي المقدم من الأسرة غالبا ما لا يكفيان لتلبية احتياجاتهم. ولعل ما يفاقم من أزمة الطلبة الأجانب هي الرسوم المرتفعة للتسجيل والدراسة في الجامعات الخاصة. إذ تلتحق غالبية الطلبة القادمين من بلدان جنوب الصحراء بالجامعات الخاصة باعتبار أن الوصول إلى الجامعات ومراكز التكوين المهني العامة مقيد رسميا من طرف الدولة. ولقد أفاد المخبرون الرئيسيون بأن العديد من الطلبة والخريجين الجدد الأجانب ينتهي بهم المطاف في دورات لا نهاية لها من التدريب الداخلي غير الرسمي والتي لا تغطي تكاليف نفقاتهم المعيشية. ولقد استغل أرباب العمل عدم قدرة هؤلاء الأشخاص على الوصول إلى سوق العمل الرسمي ليدفعوا لهم رواتب ضئيلة، هذا إن دفعوا لهم رواتب أصلا. ولم يمكنوهم من فرص التقدم إلى أعمال في القطاع الرسمي مدفوعة الأجر.

"هناك طلب كبير على اليد العاملة في قطاع الاتصالات في تونس في الوقت الحالي. ويجد الكثير من طلبة بلدان جنوب الصحراء فرصا للتدريب الداخلي في المؤسسات التابعة لهذا القطاع حيث يتقاضون أجورا، ولكنها ليست بالأجور في الحقيقة لأنهم يحصلون على أدنى رواتب ممكنة. إذ إن أجورهم هذه لا تمكنهم إلا من سداد التكاليف الخاصة برسوم النقل وبعض «استراحات القهوة». وترغب [الشركات] في انتداب الخريجين الشباب بيد أن عقود العمل لا تزال تكتنفها العديد من الإشكاليات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الاجتماعية والتي غالبا ما تكون غير محددة بدقة. إن الوضع القائم هنا في تونس لا يتسم بالوضوح، وكذلك هي الحدود بين العمل في القطاع الرسمي والعمل في القطاع غير الرسمي. فلا فرق بين هؤلاء المتدربين (المتربصين) والمهاجرين غير النظاميين في نهاية المطاف، إذ يتعين عليهم دفع جميع الفواتير بأنفسهم للحصول على الخدمات الاجتماعية".

أحد المخبرين الرئيسيين، تمت مقابلته في صفاقس

إن انتهاء صلاحية التأشيرات الخاصة بالطلبة إثر إكمالهم الدراسة وإمكانية تعرضهم إلى الاستغلال أثناء قيامهم بالتدريبات الداخلية يجعلان من بعض الطلبة القادمين من بلدان جنوب الصحراء أكثر عرضة للتحول إلى وضع المهاجرين غير الشرعيين أثناء محاولتهم الوصول إلى سوق العمل. فنظرا إلى ندرة الخيارات المتاحة لتسوية أوضاعهم القانونية عبر العمل في القطاع الرسمي، فقد ارتأى البعض اعتماد مسارات أخرى.

"لقد فقدت أبي وأخي إبان الصراع الذي اندلع في بلدي. وهو ما اضطرني إلى الهجرة إلى الكاميرون صحبة والدتي. وفي وقت لاحق، قررنا العودة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، ولكن الوضع ازداد سوءا، فقررت المغادرة. ولقد كان أحد معارفي في تونس العاصمة، وأخبرني أن تونس وجهة جيدة للطلبة ولبناء حياة جديدة... وها أنا ذا طالب لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في انتظار استكمال الإجراءات الخاصة باللجوء كي أنال وضع اللاجئ. ولقد تم تزويدي ببطاقة طالب لجوء في غضون ذلك، وهذا هو وضعي الحالي «طالب لجوء». لقد دخلت تونس بطريقة قانونية في البداية بصفتي طالبا (في التجارة الدولية)، ولكنني أصبحت في وضع المهاجر غير الشرعي عندما اضطررت إلى العمل، وها أنا الآن طالب لجوء.

رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى، تمت مقابلته في تونس العاصمة

"إن ظروفي المعيشية بصفتي طالبا مقيما في تونس ليس سهلة... فأنا مدرب في قاعة ألعاب رياضية ... ويتمثل دخلي فيما يلي: راتبي، على الرغم من أنني أعمل فقط في عطلات نهاية الأسبوع، والحوالات المالية التي أتلقاها من عائلتي. ولا يمكنني اعتمادا على هذه المداخيل سوى سداد فواتيري الأساسية".

شاب من الكاميرون يبلغ من العمر 25 سنة، تمت مقابلته في صفاقس

47 مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة.

الشكل 8: كم تكسب شهريا في عملك؟ (حسب نوع العمل)

ولقد أشار معظم اللاجئين والمهاجرين المشاركين في الاستبيان ممن لديهم فرصة عمل أكثر استقرارا إلى أن مداخيلهم كانت كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولكنهم لم يكونوا قادرين على تحمل تكاليف النفقات الإضافية أو الادخار. وهو ما لا يختلف عموما عن حال سائر السكان التونسيين. ولقد أفاد المخبرون الرئيسيون بأن فترة البطالة المؤقتة الناجمة عن أزمة جائحة كورونا وارتفاع تكلفة المعيشة في تونس قد أديا إلى تآكل سبل عيش اللاجئين والمهاجرين. فقد استنفد الكثيرون مدخراتهم أثناء فترة البطالة المؤقتة بسبب القيود الصحية المفروضة وعمليات الحجر الصحي الشامل الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، مما دفعهم إلى اقتراض الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت البيانات أن عددا من المهاجرين (العدد = 40، أي ما نسبته 13% من المستجيبين) قد وصلوا إلى تونس مثقلين بديون متعلقة برحلتهم، بينما ذكر ثلثهم تقريبا (العدد = 98، أي ما نسبته 31% من المستجيبين) أنهم راكموا ديونا منذ وصولهم إلى تونس لتغطية نفقاتهم المعيشية نتيجة فقدان مصدر الدخل وانعدام الأمان الوظيفي. ولقد اضطر اللاجئون والمهاجرون الذين يعيشون في ظروف هشة للغاية والذين كانت فرص وصولهم إلى آليات الدعم محدودة إلى تغيير أماكن سكنهم نتيجة عدم قدرتهم على دفع الإيجار. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن بعض ملاك العقارات قد وافقوا في بعض الحالات على التأخير في ذلك. ولقد أفاد بعض الذين أجريت معهم المقابلات بأنهم لا يزالون مدينين لملاك العقارات بالمال. وفي هذا السياق، ذكر رجل غيني يبلغ من العمر 26 سنة أثناء مقابلته في مدنين: "لا، أنا لا [أدخر المال]. فمنذ بداية جائحة كورونا وأنا غارق في هذه الأزمة الهائلة. إذ إننا ما نزال نقوم بسداد ديوننا مثلإيجار الأشهر السابقة، لذلك ليس هناك مجال لتوفير المال".

كثيرا ما تكون النوايا المستقبلية المتعلقة بالمضي قدما في الهجرة مرتبطة بالظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المهاجرون واللاجئون أثناء إقامتهم في تونس. فقد أفاد العديد من المخبرين الرئيسيين، ولاسيما أولئك الذين أجريت معهم مقابلات في مدنين، بارتفاع معدلات الهجرة العكسية إلى ليبيا حيث أصبحت فرص كسب العيش في تونس أكثر ندرة بسبب الأزمة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا. وتوازيا مع ذلك، يبحث العديد من اللاجئين والمهاجرين عن فرص عمل أو عن طرق السفر إلى أوروبا. إذ تم الإبلاغ عن ارتفاع عمليات عبور البحر بطريقة غير شرعية نحو أوروبا في مدينة صفاقس والتي تعتبر إحدى أهم نقاط انطلاق الرحلات البحرية غير النظامية إلى إيطاليا. وفي هذا السياق، ذكر أحد المخبرين الرئيسيين والذي يمثل إحدى منظمات المجتمع المدني في صفاقس ما يلي: «لقد تضاعفت حوادث غرق المهاجرين غير الشرعيين في البحر مرتين أو ثلاث مرات. ويمكننا القول إن الوضع في تونس غير مستقر ومتردّ للغاية بالنسبة إليهم لدرجة أنهم يفضلون المخاطرة بحياتهم على البقاء هنا ». وينطوي ارتفاع عدد رحلات الهجرة غير النظامية بسبب الضائقة الاقتصادية التي يمر بها المهاجرون واللاجئون على مفارقة باعتبار أن هذه الرحلات قد تكون مكلفة جدا حيث تشير التقديرات إلى أنها تتراوح في بعض الأحيان ما بين 3000 و4000 دينار تونسي (أي ما يعادل من 1075 إلى 1433 دولارا أمريكيا). ولقد أشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى أن العديد من اللاجئين والمهاجرين يعمدون إلى آليات المواجهة السلبية للتعامل مع محدودية فرص كسب الرزق وعدم استقرارها، ويشمل ذلك التقسيط في وجبات الطعام أو تخطيها من أجل الادخار وتوفير المال لرحلات الهجرة غير النظامية عبر البحر.

4.5 إدارة الموارد المالية: إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية والحوالات المالية

شكلت إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية تحديا آخر بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين القادرين على توفير جزء من دخلهم. فقد أفاد معظم اللاجئين والمهاجرين الذين تمت مقابلتهم بأن الأشخاص الأجانب واجهوا عدة صعوبات أثناء محاولتهم فتح حسابات مصرفية في تونس، وذلك بناء على تجاربهم الشخصية أو بناء على تجارب أقرانهم. ولقد أشار اللاجئون والمهاجرون إلى عدم وضوح الرؤية لدى المصارف فيما يتعلق بنوعية الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات البنكية. وفي هذا الإطار، أكد مقدم معلومات رئيسي من الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي أن المصارف تطلب من الأجانب عموما إما تقديم بطاقة إقامة أو عقد عمل.

وأوضح رجل كونغولي[48] يبلغ من العمر 27 سنة أثناء مقابلته في صفاقس أن المصارف قد تقبل بجواز السفر كوثيقة تتيح الوصول إلى بعض الخدمات المصرفية في بعض الحالات: "هذه ليست بطاقة حساب مصرفي في الحقيقة، ولكنها بطاقة مسبقة الدفع أو محفظة. ولقد كان الأمر بسيطا للغاية، فقد تلقيت جميع المعلومات الضرورية حول كيفية شحن البطاقة بالأموال". ولكن، ذكر رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى أثناء مقابلته في تونس العاصمة أنه ولئن أتاح له أحد المصارف إمكانية ادخار الأموال على نحو آمن، فإن ذلك ليس بالحل الكافي في نظره لأنه من المستحيل تلقي راتبه عبر هذا النوع من الحسابات البنكية التي لا تتيح له إرسال أو استلام المعاملات المالية.

وأشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى أن اللاجئين والمهاجرين الذين يتمكنون من إنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة غالبا ما ينجحون عاجلا أم آجلا في الحصول على تصريح الإقامة (بطاقة الإقامة)، ثم يصبحون بالتالي قادرين على الوصول إلى الخدمات المصرفية في تونس. وفي هذا السياق، ذكر رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى يبلغ من العمر 45 سنة ويمتلك شركة استيراد وتصدير يعمل بها خمسة موظفين أثناء مقابلته في صفاقس ما يلي: "لدي حسابان مصرفيان: الحساب الأول لدى البنك التجاري وهو حساب جار خاص بمعاملاتي المالية، والحساب الثاني لدى بنك تونس العربي الدولي وهو خاص بالادخار. لقد كان فتح هذين الحسابين أمرا غاية في اليسر".

ومن بين 312 مستجيب مشاركا في الاستبيان، ذكر ما نسبته 13% (عدد المستجيبين = 41) منهم، لدى جميعهم عمل حاليا في تونس، أنهم قاموا بإرسال تحويلات مالية إلى بلدانهم الأصلية. ولقد أرسلت غالبيتهم مبالغ مالية تتراوح ما بين 201 دينارا تونسيا و300 دينار تونسي أو ما يعادل 75-100 دولار أمريكي شهريا.

الشكل 9: ما هي قيمة المبالغ المالية التي تقوم بإرسالها إلى بلدك في شكل تحويلات مالية شهريا؟

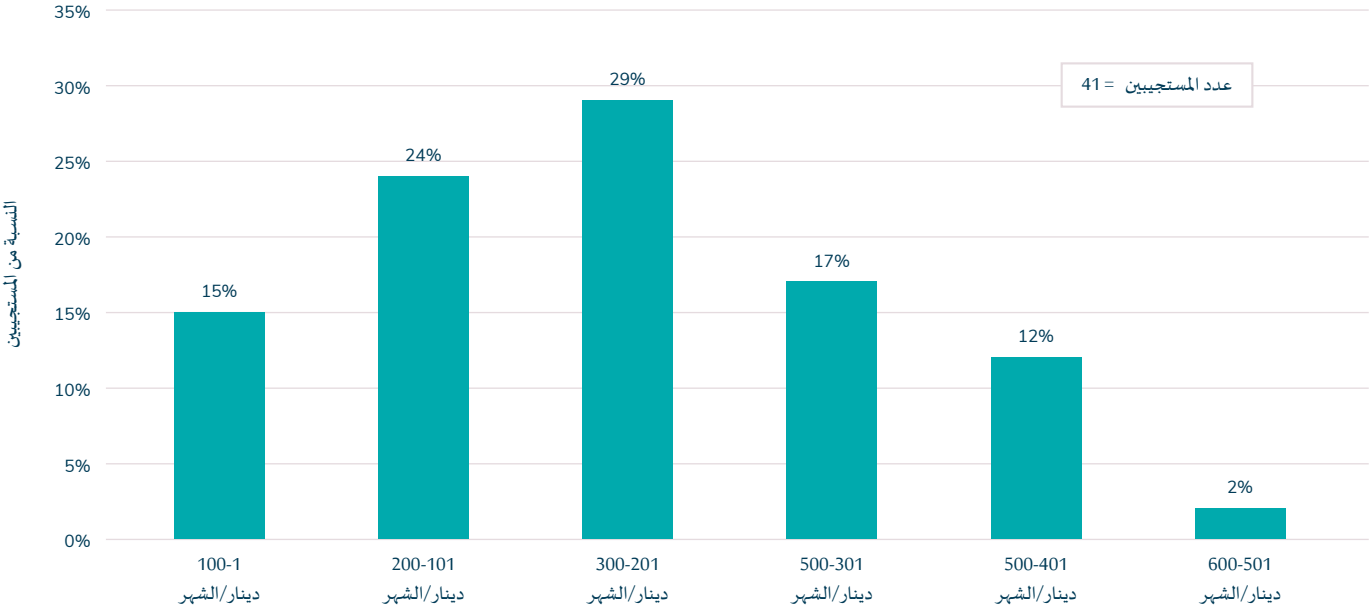

ذكر معظم اللاجئين والمهاجرين الذين أجريت معهم المقابلات أن مستوى دخلهم لا يخوّل لهم إرسال تحويلات مالية إلى أوطانهم، على الرغم من أن بعضهم عبروا عن رغبتهم في القيام بذلك. إذ أفاد هؤلاء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنهم اضطروا إلى إنفاق جميع أموالهم على النفقات الأساسية والفواتير ولسداد الديون المتراكمة أثناء فترات البطالة. كما أشاروا إلى وجود صعوبات في إرسال الأموال في شكل تحويلات من تونس إلى الخارج. ويتفق ذلك مع ما ورد في الأبحاث السابقة لمركز الهجرة المختلطة والتي ذكر فيها اللاجئون والمهاجرون المشاركون في الاستبيان أن طبيعة النظام البنكي التونسي المغلق[49] وعدم تمكنهم من الحصول على بطاقة إقامة عائقان يحولان دون تمكنهم من الوصول إلى خدمات ويسترن يونيون. وهو ما اضطرّهم في الكثير من الأحيان إلى استخدام طرق أخرى لتحويل الأموال إلى ذويهم المقيمين في بلدانهم الأصلية، ويشمل ذلك إرسال الأموال نقدا مع أحد أبناء الجالية أو مع أحد المسافرين إلى بلدانهم الأصلية. وتجدر الإشارة إلى وجود نظام ائتماني يمكن من خلاله تحويل الأموال عن طريق حساب خاص بخدمات الأموال المتنقلة، والذي يبدو أنه الخيار الأفضل لدى بعض الجماعات المحلية للمهاجرين واللاجئين القادمين من بلدان غرب إفريقيا. إذ إن ما نسبته 71% (عددهم 29 من 41) من المستجيبين الذين ذكروا أنهم قاموا بإرسال تحويلات مالية استخدموا هذه الطريقة. ولقد شملت الطرق الشائعة الأخرى لتحويل الأموال كلا من إرسال الأموال نقدا مع أبناء جاليتهم العائدين إلى بلدان المنشأ أو استخدام جهات اتصال دولية يمكنها القيام بالمعاملات المالية أو إجراء عمليات تبادل أموال مع أقرانهم في تونس أو بين العائلات في بلدان المنشأ. ولقد ذكرت امرأة بوروندية تبلغ من العمر 49 سنة، وتقيم في تونس العاصمة، ولديها عقد عمل مرخص له ويتم صرف راتبها بالدولار الأمريكي ما يلي: "نعم، أقوم أحيانا بذلك [إرسال الحوالات المالية]. إذ أرسل إلى إخوتي وأخواتي المقيمين في الوطن بعض المال لدعم مشاريعهم الصغيرة. وهذا أمر متاح بالنسبة إلى لأن راتبي يصرف بالدولار الأمريكي. فأقوم بتحويل المال مباشرة من حسابي".

48 من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

49 لا يسمح هذا النظام بتدفق الأموال من تونس (بما في ذلك التحويلات المصرفية) دون الحصول على إذن خاص من البنك المركزي التونسي.

الشكل 10: ما هي الطريقة الرئيسية التي تستخدمها عند قيامك بإرسال الأموال إلى بلدك؟

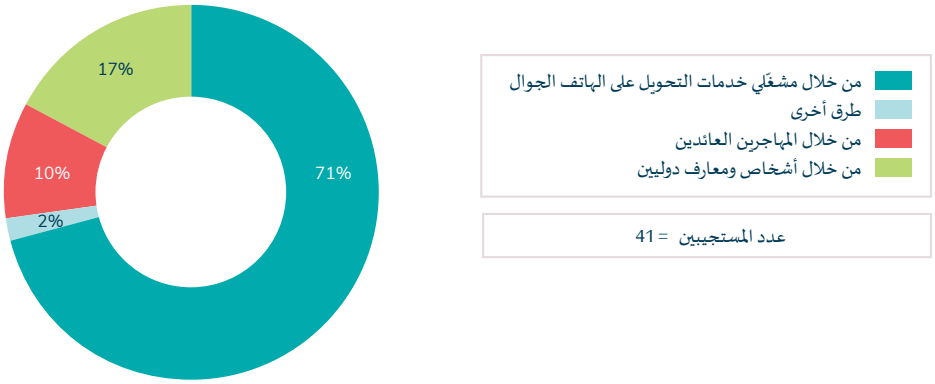

5.5 الآثار السلبية المضاعفة لأزمة جائحة كوفيد-19 على وضع اللاجئين والمهاجرين

أثرت كل من جائحة كوفيد-19 والقيود التي فرضت لاحقا على التنقل بشكل كبير على سبل عيش اللاجئين والمهاجرين في تونس. إذ قالت امرأة من مالي تبلغ من العمر 31 سنة وتقيم في صفاقس للقائمين بالمقابلات ما يلي: "لقد غير انتشار فيروس كورونا الكثير من الأشياء. إذ تم تقليص ساعات العمل بسبب حظر التجول، فأصبحت المرتبات اليوم أقل مما كانت عليه من قبل". ولقد وجدت الأبحاث السابقة[50] لمركز الهجرة المختلطة أن انتشار جائحة كوفيد-19 كانت له آثار سلبية مضاعفة على اللاجئين والمهاجرين، فقد فاقم من عدم قدرتهم على الحصول على دخل منتظم، وقيد قسرا من حركتهم، وضاعف من درجة التوتر لديهم. ولقد أجبر فقدان مصادر الدخل بعض اللاجئين والمهاجرين على الانتقال إلى أحياء سكنية أخرى توفر عقود إيجار أقل تكلفة، ولكنها أقل أمانا وفي ظروف سكن بائسة وتتسم بالاكتظاظ. ولقد اضطر كل من الأشخاص الذين لديهم القليل من المدخرات والأشخاص الذين لا مدخرات لهم، وخاصة المثقلين بالديون منهم، إلى إجراء مقايضات بين الصحة والأمن والراحة والسعر.

> "لدي مشروعي الخاص وأوظف 5 أشخاص... وبصفتي صاحب عمل، أرى أن العثور على فرص عمل أصبح أكثر صعوبة تزامنا مع أزمة كوفيد-19، نظرا لأن العمل لا يسير كالمعتاد... فدخلي الشهري ليس مستقر بسبب هذه الأزمة، ولكنني تمكنت من التعامل مع الفواتير ودفع رواتب الموظفين العاملين لدي".
>
> **رجل من جمهورية إفريقيا الوسطى، يبلغ من العمر 45 سنة، تمت مقابلته في صفاقس**

ذكر ما نسبته 50% (العدد = 2155) من المستجيبين عن الاستبيان الخاص بمركز الهجرة المختلطة حول آثار جائحة كوفيد-19والذي أجري بين شهري أبريل/أفريل 2020 وفبراير/فيفري 2021 أنهم فقدوا مصدر دخلهم جرّاء القيود الصحية المرتبطة بفيروس كورونا. وفي السياق ذاته، أشار ما نسبته 54% (العدد = 2338) من اللاجئين والمهاجرين المشاركين في الاستبيان إلى تراجع فرص الوصول إلى مواطن العمل بسبب أزمة فيروس كورونا. ولقد ذكر المخبرون الرئيسيون أن معظم اللاجئين والمهاجرين الذين لديهم مواطن عمل قد عادوا الآن إلى أعمالهم، ولكن العديد منهم يعيشون في ظروف غير مستقرة وفي أوضاع هشة. وقد يعود ذلك في جزء منه إلى انعدام الأمان الوظيفي الناتج عن القيود الصحية وعمليات الحجر الشامل المتكررة والناجمة عن انتشار فيروس كورونا. كما أشار المخبرون الرئيسيون إلى أن قطاع العمل غير الرسمي لا يتلقى أي مساعدة رسمية من السلطات للتعويض عن تدابير التصدي لجائحة كورونا. وأما فيما يتعلق بقطاع العمل الأقل تأثرا بجائحة كوفيد-19، فقد أكدت الإفادات الواردة من صفاقس أن لديها انطباعا بأن القطاع الزراعي قد استمر في جذب حركة اليد العاملة نحو حقول الزيتون في صفاقس.

50 انظر، على سبيل الذكر لا الحصر: مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة ومركز الهجرة المختلطة (2020)، لمحة لـ (4Mi): تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والمهاجرين في تونس – نظرة مركّزة على التوظيف والمعيشة.

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس
زوجان من ساحل العاج بعد تحويل مرآب مدير عملهم إلى استوديو صغير. جرجيس تونس، 21 مايو 2020.

6. دور اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي

يُركّز هذا القسم على مساهمة اللاجئين والمهاجرين العاملين في تونس في الاقتصاد المحلي والوطني وتنميته من خلال العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. ونظرا لعدم توفر الإحصائيات الرسمية حول عمل اللاجئين والمهاجرين، يركز هذا التحليل على نقل الانطباعات والمساهمات والممارسات الجيدة والاعتبارات القانونية والمجتمعية التي تمت الإفادة بها.

1.6 الرؤى المتعلقة بمساهمة اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي ومرونة سوق العمل

أشار المخبرون الرئيسيون إلى أن مساهمات اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي غالبا ما لا تتم ملاحظتها نظرا لأن معظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي دون أن تكون لديهم إمكانية الوصول إلى فرص العمل في القطاع الرسمي. ولقد أعربوا عن اعتقادهم بأن اللاجئين والمهاجرين يحصلون في كثير من الأحيان على وظائف ذات أجور زهيدة وغير مرغوب فيها من قبل التونسيين، أي أن دورهم يتمثل في سد نقص الأيدي العاملة الذي تعاني منه السوق التي تقدم الخدمات الأساسية أو المطلوبة.

> "إنهم يساهمون في سد نقص الأيدي العاملة في العديد من القطاعات، وخاصة في قطاع البناء. إذ سيكون من الصعب تلبية احتياجات سوق العمل في قطاع البناء من دونهم حيث يوجد نقص فعلي في القوى العاملة. كما يرفض التونسيون اغتنام مثل هذه الفرص لأنهم يفضلون العمل في الأنشطة التجارية التي تتطلب جهدا بدنيا أقل والتي غالبا ما تكون أجورها أفضل".
>
> **أحد المخبرين الرئيسيين، تمت مقابلته في مدنين**

ولقد أكد أغلب المخبرين الرئيسيين على ضرورة إدخال تعديلات على المجلة التونسية للشغل لمنح اللاجئين والمهاجرين إمكانية الوصول القانوني إلى سوق العمل الرسمي بدلا من انتظار اعتماد قوانين جديدة للجوء والهجرة. إذ من شأن ذلك أن يمكن اللاجئين والمهاجرين من تقديم مساهمات ملموسة للاقتصاد التونسي ولتنميته من خلال دفع الضرائب والاستثمار والاستهلاك. فمن خلال العمل في القطاع الرسمي، سيكون اللاجئون والمهاجرون أكثر قدرة على تسوية أوضاعهم والحصول على بطاقة الإقامة.

وأشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى تفضيل أرباب العمل للعمال اللاجئين والمهاجرين لإنتاجيتهم ولكفاءتهم العالية. ولكن، قد يتم تفضيل العمال اللاجئين والمهاجرين أيضا لأنه يسهل استغلالهم في القطاع غير الرسمي من قبل أرباب العمل عديمي الضمير. وعموما، ينبغي التزام الحذر فيما يتعلق بالأدلة التي تفيد بأن العمال اللاجئين والمهاجرين يساهمون في مرونة سوق العمل وزيادة الإنتاجية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المخبرين الرئيسيين من منظمة العمل الدولية إلى ما يلي: « تظهر جميع الدراسات الآثار الإيجابية للاجئين والمهاجرين على سوق العمل من حيث القوى العاملة، ولكن لا توجد أرقام دقيقة حول هذا الموضوع. وحدها عملية تسوية أوضاعهم هي التي ستمكن من تسليط الضوء على مساهماتهم».

ولقد ذكر ما نسبته 13% من المستجيبين أنهم قاموا بإرسال تحويلات مالية إلى أوطانهم من تونس، بينما أفاد ما نسبته 23% (العدد = 72) أنهم تلقّوا تحويلات مالية وهم في تونس لدعم تكاليف معيشتهم اليومية وتعزيز قدرتهم على استهلاك الخدمات والسلع الأساسية داخل البلاد. ومن بين هؤلاء الأشخاص الذين تلقّوا تحويلات مالية من عائلاتهم المقيمة في بلدان المنشأ، كان هناك 25 طالبا و9 طلبة يدرسون ويعملون في نفس الوقت، وكان هناك 25 شخصا عاطلا عن العمل حاليا، بينما كان لدى 13 منهم عمل. ولقد أفاد جميعهم بتلقيهم الحوالات المالية إما من خلال حساب مصرف دولي أو من خلال وسائل غير قانونية لتلقي الأموال نقدا.

الشكل 11: ما قيمة المبالغ المالية التي تتلقاها عادة خلال شهر واحد؟

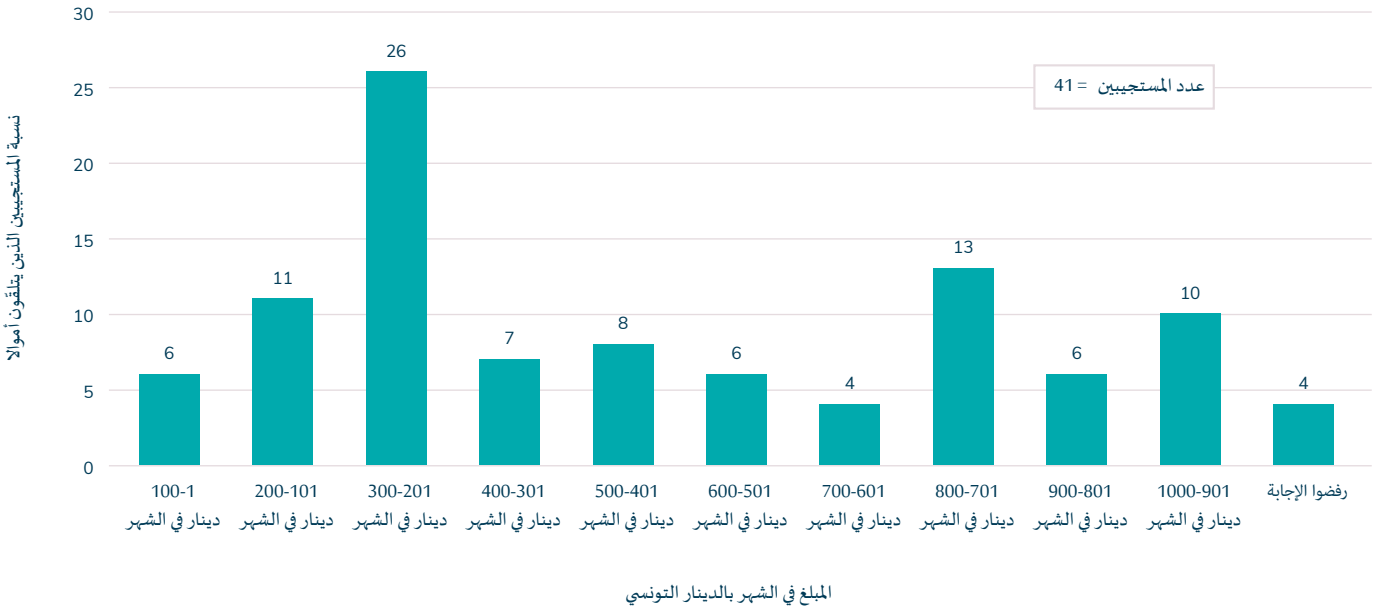

أشار المخبرون الرئيسيون إلى أن اللاجئين والمهاجرين يستهلكون المنتجات المحلية ويعتمدون على وسائل النقل والخدمات المحلية مما يدعم الاقتصاد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يجلب المهاجرون واللاجئون معهم من بلدانهم الأصلية مجموعة متنوعة من المنتجات غير المتوفرة على نطاق واسع في تونس، مما يساهم في إنشاء قنوات جديدة للتجارة والنقل وتوزيع المنتجات وفي توفير طائفة من المنتجات والخدمات الدولية للمستهلكين أكثر تنوعا، ومما يتيح المزيد من الفرص للأعمال التجارية في مجال الاستيراد والتصدير والشركات الناشئة للتخصص في منتجات وخدمات معينة. ولقد ذكر المخبرون الرئيسيون أن هذا ما سيجعل الاقتصاد التونسي على المدى الطويل أكثر تنافسية وديناميكية وقدرة على تلبية احتياجات طائفة أوسع من الشركات الدولية والزبائن في المنطقة.

> "بدأنا نشهد زيادة في الأنشطة التي تربط تونس ببلدان جنوب الصحراء. ولقد أصبحت تونس وجهة أكثر ديناميكية وشعبية حتى من الناحية الاقتصادية بدلا من أن تكون مجرد نقطة عبور. إذ توجد بالفعل المزيد من رحلات الطيران المباشرة إلى عواصم بلدان جنوب الصحراء الكبرى. ففي السابق كانت هناك رحلتان مباشرتان فقط. أما اليوم، فتوجد خمس أو ست رحلات مباشرة. ولقد تم مؤخرا فتح سفارات جديدة في تونس العاصمة ولعل أبرزها سفارة بوركينا فاسو، علما وأنه من المقرر فتح سفارات أخرى".
>
> **أحد المخبرين الرئيسين يعمل في إحدى منظمات المجتمع المدني القائمة في صفاقس**

وتهتم السلطات والجامعات التونسية باجتذاب الطلبة الأجانب، وخاصة الطلبة من البلدان الناطقة بالفرنسية. ولقد ذكر أحد المخبرين الرئيسيين أن هذا التطور قد أضفى على المدن التونسية الكبرى، ولا سيما تونس العاصمة وصفاقس وسوسة، طابعا أكثر ديناميكية وعالمية. ولقد أدى الارتفاع في عدد الطلبة الدوليين إلى زيادة الطلب على الأعمال التجارية في مجال الاستيراد والتصدير والخدمات الأخرى المرتبطة ببلدانهم الأصلية. كما ساهم في نمو الجامعات التونسية التي تشغل اليوم عددا أكبر من الموظفين والتي تستثمر أكثر فأكثر في المباني الجديدة والبنية التحتية. ولكنّ تدفق الطلبة الأجانب أدى إلى زيادة الطلب في سوق الإسكان مما كان له انعكاس سلبي عليهم مع ارتفاع أسعار الإيجار وخاصة في تونس الكبرى.

2.6 المهارات ورأس المال البشري مقابل الطلب والوصول إلى الفرص

أفاد أكثر من خُمس المستجيبين (22%، العدد = 956) الذين شملهم الاستبيان في الفترة الفاصلة بين أبريل/أفريل 2020 وفبراير/فيفري 2021 أنهم حاصلون على شهادة جامعية، بينما أتمّ 12% آخرون تدريبًا مهنيًا (العدد = 510) و 38% أنهوا المرحلة الإعدادية/الثانوية (العدد = 1638)، مع حصولهم على شهادات تعليمية سواء في تونس أو خارجها قبل الوصول إليها.

الشكل 12: ماهو أعلى مستوى دراسي تحصّلت عليه؟

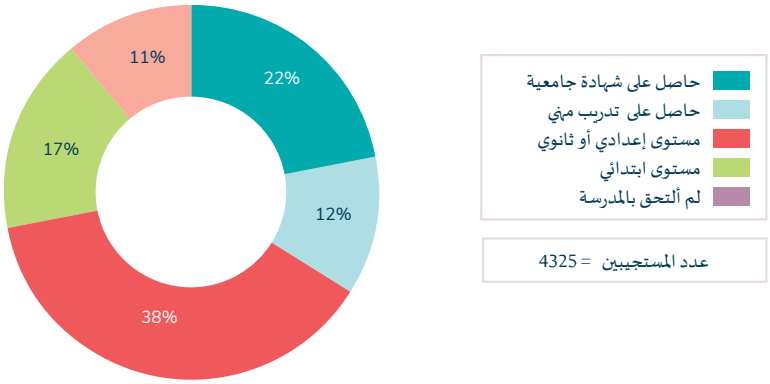

في حين أن عددا كبيرا من اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان قد تلقوا تعليما أو تدريبا متخصصا، فقد أشار العديد من المخبرين الرئيسيين إلى أن أصحاب العمل بشكل عام لا يأخذون بعين الاعتبار مهاراتهم وخلفياتهم، حيث أنهم يهتمون في الغالب بسد الفجوات بالعمالة الرخيصة. وغالبا ما يؤدّي الإطار القانوني التقييدي إلى عدم تمكّن اللاجئين والمهاجرين المتحصّلين على شهادات أعلى من العثور على عمل في القطاعات ذات الصلة بدراساتهم. وصرّح أحد المخبرين الرئيسين يمثل بلدية مدنين أن: "مستوياتهم الدراسية ليست هامة فعلا، حيث أنهم يشغلون أي وظائف عرضية بسبب وضعهم غير النظامي. لا توجد صناعات في مدنين، ولذلك لن يتمكن اللاجئون والمهاجرون الحاصلون على شهادات علمية من العثور على وظائف مناسبة". علاوة على ذلك، سلّط المخبرون الرئيسيون الضوء على الطلبة المهاجرين المتخرّجين من تونس بشهادات ودرجات معترف بها، وأنهم يكافحون للوصول إلى سوق العمل هم أيضا.

أشار أحد المخبرين الرئيسيين إلى إمكانية وجود استثناءات بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتمتعون بالمهارات في تخصص تقني عملي. على سبيل المثال، غالبا ما يكتسب أولئك الذين قضوا وقتا في العمل في مواقع بناء كبيرة في ليبيا أو في بلدهم الأصلي مثل هذا التخصص. ورأى العديد من المخبرين الرئيسيين نقصا في المهنيين التقنيين المتخصصين في سوق العمل التونسي، حيث اتّجه التونسيون إلى تدريب الأفراد ذوي المهارات المتعددة والمتنوعين «الذين يعرفون القيام بالقليل من كل شيء». بينما لم يتم جمع أي بيانات حول مجموعات مهارات معينة، فإن بيانات مركز الهجرة المختلطة التي تم جمعها في مارس وأبريل/أفريل 2021 (العدد = 312) تُظهر أن 39 من أصل 98 امرأة (40%) و112 من مجموع 214 رجلاً (52%) كانوا مشاركين في الأنشطة المدرّة للدخل في بلدانهم الأصلية قبل المغادرة. ومن بين النساء العاملات، عملت معظمهن في مشاريع صغيرة وأخريات في الأعمال المنزلية. وبالمثل، عمل أكبر عدد من الرجال في المشاريع الصغيرة، الصناعة، البناء، النقل والزراعة والرعي وصيد الأسماك .

3.6 الاعتبارات القانونية والمجتمعية: المبادرات والممارسات الفضلى

ناقش المخبرون الرئيسيون بضع مبادرات وممارسات جيدة في الوقت الذي تعرقل فيه القيود القانونية وصول اللاجئين والمهاجرين إلى سوق العمل التونسي، مما يجعلهم في كثير من الأحيان مجبورين على الانخراط في الأنشطة غير الرسمية.

أولا وقبل كل شيء، قام للاجئون والمهاجرون بإنشاء مشاريعهم وأعمالهم التجارية الخاصة. وأشار المخبرون الرئيسيون إلى أنه بسبب الطابع التقييدي الذي يتّسم به قانون العمل التونسي، لم يكن من الواضح ما إن كان بإمكان اللاجئين والمهاجرين فتح مشاريعهم وأعمالهم التجارية الخاصة في تونس، ولكن مع ذلك كانت هناك قصص نجاح في هذا الاتجاه. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين من الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS) في صفاقس إلى أن إطلاق المشاريع والأعمال التجارية الخاص بهم يوفّر لهم ميزة إدارية هام لأن ذلك يُمثّل أحد الطرق القليلة للحصول على بطاقة إقامة وتسوية الوضع القانوني. ومن الملاحظ أن اللاجئين والمهاجرين الذين يصبحون رواد أعمال أو مستثمرين غير ملزمين قانونا بالحصول على تأشيرة عمل، ولا يخضعون لمبدأ «الأفضلية الوطنية» بموجب قانون العمل التونسي، وهم لا يحتاجون إلى عقود عمل مصرح بها لفترات زمنية محددة للامتثال لهذا المبدأ. أخيرا، يُمكن للمستثمرين المهاجرين الحصول على بطاقة إقامة لمدة خمس سنوات، مقارنة بسنة واحدة لمعظم الأجانب المقيمين في تونس[51].

51 لمزيد من المعلومات حول الإطار القانوني الخاص بالمهاجرين من رواد الأعمال والمستثمرين، انظر إلى: تونس أرض اللجوء (2020). وصول المهاجرين إلى العمل في تونس، من الإطار القانوني إلى الممارسة.

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل
تفاصيل مكان عمل في جرجيس، تونس ، أكتوبر 2021.

تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل نشط على مساعدة اللاجئين والمهاجرين في إطلاق مشاريعهم وأعمالهم التجارية الخاصة. تدعم الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS) ريادة الأعمال متناهية الصغر للاجئين وطالبي اللجوء من خلال الدعم المالي والقانوني. وقام قادة الأعمال الأفارقة -مقرهم صفاقس ولكنهم يعملون في كامل التراب التونسي- بإنشاء نظام للحاضنات التي توفر للاجئين والمهاجرين إمكانية الوصول إلى القروض الصغيرة لإطلاق المشاريع والأعمال التجارية، حيث أنهم يركّزون على إقامة روابط بين تونس وبلدان المنشأ وجلب الاستثمارات إلى تونس. ولا يتمثّل هدفهم فقط في توفير الفرص الاقتصادية للاجئين والمهاجرين، بل أيضا في تغيير التصورات المجتمعية:

> "من خلال الاستثمارات التي تخلق رابطا مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، نأمل في تغيير التصورات حول الهجرة على المستوى المحلي [في تونس]. ونودّ أيضا تحسين تصورات المهاجرين الذين يرغبون في الهجرة نحو المغرب العربي وتونس، حيث سيبدؤون في رؤية تونس كبلد مقصد بشكل أكبر. ووراء ذلك، ستكون هناك مساهمة اقتصادية [للاقتصاد التونسي]".

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) في ديسمبر 2020 على فتح بابه للعمال اللاجئين والمهاجرين من جميع الجنسيات بغض النظر عن أوضاعهم القانونية. وفي يوم 4 ديسمبر، تسلّم مهاجرون من بلدان جنوب الصحراء والعاملين في تونس أولى بطاقات العضوية في الاتّحاد[52]. وقد جاء ذلك إثر إنشاء ما يُسمّى بـ»فضاء المهاجرين» (Espace Migrants) في تونس العاصمة وصفاقس وسوسة في سنة 2018، وكان ذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO). تُوفّر هذه الفضاءات للعمال اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن أوضاعهم، الوصول إلى معلومات موثوقة حول التشريعات والخدمات الأساسية وغيرها من الأمور بالإضافة إلى مدّهم بتدريبات متخصّصة حول مواضيع من قبيل التعليم المالي وآليات الحماية في حالات سوء المعاملة، وتقديم المساعدة الملموسة مثل خدمات التوفيق وآليات حل المنازعات[53].

52 مركز الهجرة المختلطة (2021). التقرير ربع السنوي للهجرة المختلطة بشمال افريقيا – الربع الرابع لسنة 2020.
53 منظّمة العمل الدولية (2018). افتتاح فضاءين للمهاجرين في مقرّي الاتحاد العام التونسي للشغل بتونس العاصمة وسوسة لفائدة العمال الأجانب المهاجرين في تونس.

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل
مهاجر من الكاميرون يبلغ من العمر 21 عامًا يعمل في موقع بناء.
جرجيس ، تونس ، أكتوبر 2021.

7. الختام والتوصيات

1.7 الختام

سعت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة محدّثة عن الوضع الاقتصادي للاجئين والمهاجرين في تونس وفهم ما يجري بشكل أفضل، بما في ذلك وصولهم إلى سوق العمل ومساهمتهم في الاقتصاد المحلي والوطني. يتّسم اللاجئون والمهاجرون المقيمون في تونس بخصائص متنوعة جعلتهم يُقبلون على تونس، فمنهم من غادر فارًّا من الحرب والاضطرابات الأهلية سواء في بلده الأصلي أو في ليبيا، وأولئك الذين يسعون للحصول على فرص للتعليم والعمل، وتختلف هذه الفئات بين بعضها البعض ويبقى فصلها غير واضح. وبالأحرى، كثيرا ما يُعبّر اللاجئون والمهاجرون المشاركون في الهجرة المختلطة في تونس عن قدومهم بسبب العديد من الدوافع.

يعمل معظم اللاجئين والعمال المهاجرين في القطاع غير الرسمي، مما يسمح لهم بكسب لقمة العيش وفي بعض الأحيان إرسال حوالات مالية إلى أوطانهم. ومع ذلك، فإن العمل دون عقد ودون الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ودون حماية قانونية، يجعلهم عُرضة لأنواع مختلفة من مخاطر الحماية، بما في ذلك الاستغلال وانعدام الأمن الوظيفي وعدم سداد الرواتب. ويجد أولئك الذين لا يجدون عملا أو لم يتمكّنوا من العثور على وظيفة أنفسهم في وضع تتراكم فيه الديون عليهم، ولا يتمكّنون من دفع فواتيرهم عبر مصادر الدخل البديلة. وفي حين اعتبارهم في كثير من الأحيان كفئة منفصلة، فإن العديد من الطلبة من بلدان جنوب الصحراء والمسجلين في الجامعات التونسية يُشاركون هم الآخرون في الأنشطة غير الرسمية لزيادة مداخيلهم في صورة عدم كفاية المنح الدراسية. ويرتبط الوضع القانوني المتقلب للاجئين والمهاجرين في تونس ارتباطا جوهريا بالإطار القانوني التونسي حيث يكون وضعهم نظاميا تارة وغير نظامي تارة أخرى. وتبقى حقوق اللاجئين والمهاجرين والوصول إلى سوق العمل غير محمية وغير مضمونة في ظل غياب تشريع شامل بشأن الهجرة واللجوء.

استنادًا إلى بيانات مركز الهجرة المختلطة وبالاعتماد على المقابلات النوعية ترى هذه الدراسة أنه كثيرا ما يتم التقليل من قيمة مهارات ومعارف اللاجئين والمهاجرين نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى سوق العمل التونسي الرسمي. وبالتالي، تظلّ مساهماتهم في الاقتصاد التونسي وتنميته غير مرئية وغير معترف بها إلى حد كبير. وريثما ينتظر الجميع إصلاحًا تشريعيًّا بشأن الهجرة واللجوء، يحثّ المخبرون الرئيسيون على أنه ينبغي منح اللاجئين والمهاجرين الوصول المناسب إلى العمل القانوني، كحد أدنى، حتى يتمكنوا من التأهل للحصول على الإقامة وتعزيز مساهماتهم الاقتصادية من خلال زيادة الاستهلاك ودفع الضرائب. يُمكن لزيادة الإندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين تعزيز الروابط الهامة بين تونس وبلدانهم الأصلية، وإقامة روابط اقتصادية واجتماعية أقوى مع تعزيز العلاقات الدولية للاقتصاد التونسي.

حقوق الصورة: © مورغان ريتز / هانس لوكاس
مهاجرون يقومون بتفريغ شاحنة. جرجيس، تونس. 2 يونيو 2020.

2.7 التوصيات

السلطات التونسية (الوطنية والمحلية)

- تحفيز إدماج اللاجئين والمهاجرين في سوق العمل التونسي على المستوى المحلي/البلدي والوطني من خلال تعديل قانون العمل التونسي وتنظيم حملات توعوية وتحسيسية لأصحاب العمل والعمال التونسيين.
- تضمين اللاجئين والمهاجرين في استراتيجيات التوظيف الوطنية القائمة على القيمة المضافة والخبرة والمهارات مقابل الخبرة المطلوبة.
- إنشاء وزيادة مسارات التدريب الداخلي وتوظيف المبتدئين لفائدة الطلبة الدوليين الذين يتخرجون من الجامعات التونسية، كي يتم تشغيلهم بعد تعديل قانون الشغل التونسي الذي ينص حاليّا على «قاعدة الأفضلية الوطنية».
- تعزيز الوعي، لا سيما لدى أصحاب العمل، بحقوق اللاجئين والمهاجرين في تونس بناءً على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس بالإضافة إلى التشريعات الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على حملات مناهضة التمييز.
- توفير معلومات حول عمليات تقديم طلب الحصول على بطاقات الإقامة بلُغات متعددة (الإنجليزية والفرنسية والعربية) ودعم التنسيق بين الهيئات الإدارية الوطنية والمحلية/البلدية لمعالجة الطلبات.
- تعزيز التنسيق ضمن البلديات والمنظمات المحلية (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) وفيما بينها من أجل دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين على المستوى المحلي.

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل
عامل أصله من مالي في موقع بناء. جرجيس، تونس. في أكتوبر 2021.

المنظمات الدولية والمجتمع المدني

- تحسين تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة من أجل معالجة فجوات الحماية التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون العاملون في تونس.
- الاستمرار في الدعوة للتغيير الهيكلي في قانون العمل التونسي، وتوفير المزيد من الفرص للأجانب للوصول إلى سوق العمل التونسي.
- مناصرة حقوق الطلبة الدوليين في تونس، بما في ذلك أثناء قدومهم إلى البلاد وفي انتظار استكمال العمليات الإدارية.
- تجاوز الفصل بين اللاجئين والمهاجرين وتطوير البرامج التي تصل إلى كافة العمال اللاجئين والمهاجرين ضمن مجتمعات محلية شاملة.
- زيادة الجهود المبذولة في المناصرة الموجّهة لأصحاب العمل والنقابات العمالية التونسية بشأن حقوق العمال اللاجئين والمهاجرين، وظروف العمل المتكافئة، والعمل بناءً على العقود، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحقيق الأمن الوظيفي.

مجال البحث

- إجراء المزيد من البحوث بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع المدني حول مساهمة اليد العاملة من اللاجئين والمهاجرين في قطاعات عمل محدّدة.
- سدّ الفجوة في البيانات الكمية المتعلّقة بعدد اللاجئين والمهاجرين المقيمين في تونس، ومهاراتهم المحدّدة وخلفياتهم التعليمية وخبراتهم العمليّة.
- التعاون مع جهود المناصرة الهادفة إلى تسليط الضوء على مساهمات اللاجئين والمهاجرين في الاقتصاد التونسي وتنميته.

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل
لاجئ من إريتريا يعمل في جرجيس، تونس، أكتوبر 2021.

الملحق 1: عملية جمع البيانات النوعية

المخبرون الرئيسيون

تاريخ المقابلة	المنظّمة	المكان
2021/03/15	بلدية مدنين	مدنين
2021/03/16	دار الجمعيات	مدنين
2021/03/17	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي	صفاقس
2021/03/17	الاستبيان ناشط(ة) مجتمع مدني (1)	صفاقس
2021/03/18	ناشط(ة) مجتمع مدني (2)	صفاقس
2021/03/18	جمعية أرض اللجوء (Terre d'Asile)	صفاقس
2021/03/23	منظمة العمل الدولية (ILO)	تونس العاصمة (عن بُعد)
2021/03/24	المركز الإيطالي للإعلام والتعليم من أجل التنمية (CIES)[54]	تونس العاصمة (عن بُعد)
2021/04/09	قادة الأعمال الأفارقة (African Business Leaders)	تونس العاصمة (عن بُعد)
2021/04/12	خبير في سوق العمل (وزير العمل سابقا)	تونس العاصمة (عن بُعد)

المخبرون الرئيسيون

تاريخ المقابلة	البلد الأصلي	المكان	الجنس
2021/03/13	نيجيريا	مدنين	أنثى
2021/03/15	إريتريا	مدنين	ذكر
2021/03/17	غينيا	مدنين	ذكر
2021/03/18	الكاميرون	مدنين	ذكر
2021/03/18	أثيوبيا	مدنين	ذكر
2021/03/18	مالي	صفاقس	أنثى
2021/03/19	السودان	صفاقس	أنثى
2021/03/22	جمهورية الكونغو الديموقراطية	صفاقس	ذكر
2021/03/23	جمهورية إفريقيا الوسطى	صفاقس	ذكر
2021/03/26	جزر القمر	صفاقس	ذكر
2021/03/27	جنوب السودان	صفاقس	ذكر
2021/04/06	ساحل العاج	تونس العاصمة	أنثى
2021/04/07	ساحل العاج	تونس العاصمة	ذكر
2021/04/07	إريتريا	تونس العاصمة	ذكر
2021/04/08	جمهورية إفريقيا الوسطى	تونس العاصمة	ذكر
2021/04/08	السودان	تونس العاصمة	ذكر
2021/04/11	جزر القمر	تونس العاصمة	أنثى
2021/04/12	بوروندي	تونس العاصمة	أنثى

54 Centro Informazione e Educazione allo Sviluppo

الملحق 2: الوحدات التكميلية لـ 4Mi

1. هل كان لديك أي ديون مرتبطة برحلتك لدى وصولك إلى تونس؟
2. هل تراكمت عليك ديون جديدة منذ وصولك إلى تونس؟
3. ماهي مهنتك الحالية في تونس؟
4. بعد كم من الوقت على وصولك إلى [المكان] تمكّنت من إيجاد عمل؟
5. كيف وجدت عملا في تونس؟
6. كم عدد الأنشطة المدرّة للدخل التي تزاولها حاليا في [المكان]
7. في أي قطاع تعمل؟
8. هل هو عمل بدوام كامل؟
9. ماهو نوع الاتفاق الذي عقدته لبدء العمل؟
10. ماهي أهم المخاطر التي تواجهك في عملك؟
11. كم تكسب من هذا العمل في الشهر؟
12. هل ترسل أموالا إلى أشخاص في [البلد الأصلي]؟
13. ماهي الطرق التي تستخدمها عند إرسال الأموال إلى بلدك الأصلي؟
14. إن كان الحال كذلك [أي في حالة إرسال الأموال إلى البلد الأصلي]، ماهو المبلغ الذي ترسله عادة في الشهر؟
15. هل تتلقّى أموالا من أشخاص في [البلد الأصلي]؟
16. ماهي الطرق التي تستخدمها عند تلقّي الأموال من بلدك الأصلي؟
17. وإن كان الحال كذلك [أي في حالة تلقّي الأموال من البلد الأصلي]، ماهو المبلغ الذي تتلقّاه عادة في الشهر؟

حقوق الصورة: © مركز الهجرة المختلطة / ساموال أبراهام مايكل

عامل أصله مالي، يقوم بالتنظيف في موقع بناء.جرجيس، تونس، أكتوبر 2021

عن مركز الهجرة المختلطة (MMC)

إنّ مركز الهجرة المختلطة هو شبكة عالمية تتكون من سبعة مكاتب إقليمية كبرى ووحدة مركزية في جنيف تعمل على جمع البيانات والأبحاث وتحليل وتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة المختلطة. حيث يعد مركز الهجرة المختلطة مصدرا رائدا للمعلومات المستقلة ذات الجودة العالية والأبحاث والتحليلات والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. فيهدف المركز إلى رفع مستوى الفهم حول الهجرة المختلطة، وذلك للتأثير بشكل إيجابي على سياسات الهجرة عالميا وإقليميا، ولإبلاغ برامج الاستجابة بأدلة تمكنهم من حماية الناس في حالة التنقل، ولتحفيز التفكير المتقدم في النقاشات العامة والمتعلق منها بسياسات الهجرة المختلطة. وإن الهدف الأسمى لمركز الهجرة المختلطة يركز على حقوق الإنسان والحماية لجميع من هم في حال تنقل.

مركز الهجرة المختلطة هو جزء من وتحت رعاية المجلس الدانماركي للاجئين (DRC). تتمركز الفرق الإقليمية والرئيسية في كل من عمّان وكوبنهاغن وداكار وجنيف ونيروبي وتونس وبوغوتا وبانكوك.

للمزيد من المعلومات، زوروا الموقع:
mixedmigration.org ومتابعتنا على @Mixed_Migration

عن مؤسسة هاينريش باول (HBF)

تُعتبر مؤسسة هاينريش باول محفزاً للمنظورات والمشاريع الخضراء. المؤسسة تنتمي لحزب الخضر الألماني. وهي تعمل مع شركاء في أكثر من 60 دولة ولديها حاليًا 34 مكتبًا دوليًا، بما في ذلك مكتب تونس. تعمل المؤسسة من أجل بيئة سليمةٍ ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية وتدافع عن حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا.

لمزيد من المعلومات زوروا:
tn.boell.org ومتابعتنا على @boell_tunis

المجلس الدنماركي للاجئين DRC

Mixed Migration Centre

HEINRICH BÖLL STIFTUNG تونس